

سبيل

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة رواق



الباحثون الشباب
وقضايا أوطاننا: خلاصة
بحوث أكاديمية

العدد الرابع والعشرين - صيف 2025

المحتوى

4	افتتاحية العدد الشباب وقضايا أوطاننا: الجذوة لم تنطفأ بعد
6	التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة: الآليات والتحديات دعاء عويضة
14	التاريخ لم يُقفل بعد: نظرية التدافعية كأفق مفتوح عبد الرحمن حسام
21	الجبهة المهمشة.. دور القبائل وتأثيرها على الصراع والجغرافيا السياسية في سيناء شادي إبراهيم
29	طلاب مقاومون: الحركة الطلابية والقمع السياسي في الجامعات المصرية بعد انقلاب يوليو 2013 سيف الإسلام عيد
36	الاندماج والهوية والحلم: عن النفي والهجرة في إسطنبول عمر عابدين
45	السيادة وحدود الاستثناء: قراءة في مسرح العنف الحدودي حسام البلتاجي
51	منذ ولادته إلى الآن: كيف تمرحل حزب الله في ظل التحديات والحروب؟ (2-2) أحمد سيف النصر
61	«النضال السياسي في مصر» من ميدان التحرير إلى تيك توك أحمد عبد الحليم
68	بحثاً عن الطبقة الوسطى على الشاشة: بين تزييف «سيد الناس» وخيالات «لام شمسية» مصطفى علي
74	أين ذهب جمهور كرة القدم في مصر؟ محمد حسن

كتاب العدد

رئيس التحرير
محمد عباس

أحمد سيف النصر

كاتب صحفي
مهتم بالشؤون السياسية وقضايا
المجتمع والثقافة

أحمد عبد الحليم

باحث مصري في قضايا
الاجتماع

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA جامعة
صباح الدين زعيم
ومنتدى العاصمة للدراسات
السياسية والمجتمعية

عبد الرحمن حسام

حاصل على دكتوراه في النظرية
السياسية والدراسات الحضارية من
جامعة ابن خلدون تركيا
مهتم بالتغيير السياسي
والاجتماعي

عمر عابدين

بكالوريوس فى قسمي السياسة
والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من
جامعة مرمره، وحاصل على ماجستير
من معهد الدوحة للدراسات العليا

دعاء عويضة

باحثة في الشؤون الإفريقية،
وحاصلة على دكتوراه في
الدراسات الإفريقية

حسام البلتاجي

طالب ماجستير وباحث مهتم
بعلم الاجتماع

مصطفى علي

صحفي مصري

سيف الإسلام عيد

باحث وأكاديمي مصري، حاصل على
ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا

محمد حسن

باحث متخصص في
الشأن الرياضي

افتتاحية العدد

الباحثون الشباب وقضايا أوطاننا: خلاصة بحوث أكاديمية

سطحيا غير مبال بأحوال أوطانه وأمته. إن المستمسكات التي بين أيدينا هي عروض لرسالتي دكتوراه وثلاث رسائل ماجستير ناقشها الشباب في دول وجامعات مختلفة، نزع من أن الهم المشترك فيها هو تقديم معالجات جادة لقضايا الشأن العام.

في البداية ناقشت دعاء عويضة أحد القضايا التي شهدتها منطقتنا العربية وهي قضية التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة. ما هي آليات هذا التعاون وما هي التحديات التي تقف أمامه؟

بعد ذلك سعى عبد الرحمن حسام من خلال رسالة الدكتوراه التي أنجزها إلى التفكير في سؤال: كيف يحدث التغيير السياسي؟ وما الذي يحدد قدرة الإنسان

لا شك أن الشباب هم قلب أي أمة النابض. إنك إذا أردت أن تعرف واقع أي أمة ومستقبلها فانظر إلى شبابها وما يفعلونه. كما قال حسن البنا رحمه الله كان الشباب قديماً وحديثاً في كل أمة عماد نهضتها، وفي كل نهضة سر قوتها، وفي كل فكرة حامل رايتها.

في سياقنا الحالي تشهد منطقتنا منذ العام 2011 تدافعا لا تخطئه عين. في كثير من الدول علت راية البطش والقمع، وظن أصحاب السلطة أنهم نجحوا بالفعل في إخماد روح الثورة، وقضوا على رغبة الناس في الحرية، وأن يعيشوا أحرارا كما خلقهم الله.

نجادل في هذا العدد بأدلة مكتوبة (مستمسكات) أن الشباب مازال يحمل الهم رغم ما بُذل من جهد لتأيئسه ولجعله تافها

على إحداثة؟ وذلك من خلال تطوير نظرية جديدة أطلق عليها (التدافعية) وذلك من خلال دراسة ثورة 25 يناير في مصر.

الرسالة التالية تعود فكرة اختيار موضوعها لتجربة شخصية لكاتبها شادي إبراهيم، حيث بدأت هذه التجربة داخل سجن العقرب شديد الحراسة، حيث التقى بشاب لا يتجاوز الثانية عشر من عمره قادم من سيناء وقد تعرض لتعذيب شديد. دفع هذا اللقاء شادي لدراسة دور القبائل وتأثير ذلك على الصراع والجغرافيا السياسية في سيناء. الرسالة التالية هي لسيف الإسلام عيد، والتي كانت عن الحركة الطلابية في الجامعات المصرية، كيف تشكّلت؟ وكيف تفاعلت مع القمع غير المسبوق بعد 2013؟

الرسالة الأخيرة هي لعمر عابدين والتي كانت دراسة ميدانية من خلال مقابلات تجاوزت 32 مقابلة بهدف دراسة أنماط الاندماج الاجتماعي للشباب المصري في إسطنبول، تلك المدينة التي استضافت عددا كبيرا من الشباب المصري المهاجرين، والمهجرين بعد العام 2013. سعت الدراسة لفهم أنماط اندماجهم المختلفة بهدف الوصول لفهم عميق لمحددات ومعوقات هذا الاندماج.

أما في المقالات المتنوعة؛ فالمقال الأول هو لكاتب شاب يشارك معنا للمرة الأولى وهو حسام البلتاجي، تناول فيه كيفية تعامل أنظمة الحدود الأوروبية مع المهاجرين غير الشرعيين، وكيف أن مفهوم السيادة في وقتنا الحاضر يعاد تعريفه من خلال الإقصاء والعنف المؤسسي. ثم مقال أحمد سيف النصر يستكمل فيه الرحلة التي بدأها العدد الماضي من رصد مراحل حزب الله وما هي التحولات التي شهدتها في ظل التحديات والحروب.

بعدها يرصد أحمد عبد الحليم كيف أن إفراغ الحياة السياسية والثقافية بسبب قمع النظام القائم حاليا في مصر أدى إلى حالة من العري الثقافي والاغتراب السياسي أخذ المجتمع إلى تقديم الفراغ على وسائل التواصل. ثم يحلل بعدها مصطفى علي فشل الدراما المصرية في تقديم عرض منطقي للطبقة المتوسطة في الأعمال الدرامية في رمضان الماضي.

وختاما ينقلنا محمد حسن من الفن إلى الرياضة، حيث رصد التحولات في المشهد الجماهيري في الملاعب المصرية خلال العقد الماضي، وكيف حول النظام الألتراس من صوت المدرجات إلى خصم. اقرأ وشاركنا أفكارك



البنك العربي الأفريقي الدولي
arab african international bank

التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة: الآليات والتحديات



التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة: الآليات والتحديات

مقدمة

يُعدّ التعاون العربي-الإفريقي من أقدم أنماط التعاون الإقليمي، إذ تجمع بين الطرفين روابط تاريخية، وجغرافية، وثقافية، ودينية، واقتصادية، تعود بجذورها إلى ما قبل الإسلام. ومع مرور القرون تطوّر هذا التعاون، لا سيّما في فترات الكفاح المشترك ضد الاستعمار الأوروبي، وبلغ ذروته المؤسسية في سبعينيات القرن العشرين، حين عُقدت أول قمة عربية-إفريقية عام 1977. غير أن الواقع الدولي الذي تبلور بعد انتهاء الحرب الباردة، وما شاهده من تحولات عميقة في بنية النظام العالمي -نتيجة للتغيّرات الدولية والإقليمية التي أفرزتها نهاية الثنائية القطبية، وبروز النظام أحادي القطب- أفرز تحديات مُعقّدة تحول دون استمرار التعاون العربي-الإفريقي، وتفرض على الجانبين مُراجعة جادة لمستقبل العلاقة بينهما. ومن هنا جاءت فكرة رسالتي للدكتوراه المُعنونة بـ “التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة: الآليات والتحديات”. وفيما يلي عرضٌ مُوجز للدراسة..



دعاء عويضة

باحثة في الشؤون الإفريقية،
وحاصلة على دكتوراه في
الدراسات الإفريقية



الإشكالية والمنطلقات وأهمية الدراسة

يلزم لتفعيل التعاون
بين دول المجموعتين
العربية والإفريقية
على المستوى
السياسي؛ تضافر
الجهود الفردية
والجماعية من قبل
تلك الدول للتعامل
مع التحديات التي
تواجهها في طريقها
لتحقيق التعاون؛
سواء في الداخل
الإفريقي أو العربي،
على المستوى
الشعبي، والحكومي،
والمؤسسي.



شهدت المنطقتين العربية والإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة؛ العديد من التفاعلات الدولية والإقليمية التي تعكس اهتمام القوى الدولية بها، وتنافسها على مواردها الغنية، وتنعكس تلك التفاعلات بدورها على عمليات التعاون بين دول المجموعتين. فعلى المستوى الدولي؛ هناك عسكرة السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية -بما فيها من دول عربية- والتي برزت مثلاً في الأزمة الليبية، وكذلك النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي الواضح، لاسيما في تمويل السدود بمنطقة حوض النيل، الذي بدا في الأزمة بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة، وكذلك الوجود الأوروبي في منطقة الساحل لتأمين الحدود بالاستعانة بقوى عربية وإفريقية.

أما على المستوى الإقليمي؛ فمن جهة تسعى كل من تركيا وإيران والكيان الصهيوني إلى تقوية نفوذها في منطقة القرن الإفريقي، لتكون بوابة لها إلى الداخل الإفريقي، بجانب سعيها للحضور في منطقة الساحل، ومن جهة



وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من بعض الاعتبارات الموضوعية؛ فالدول العربية والإفريقية تقف اليوم أمام مشكلات مُشتركة، أبرزها تنامي ظاهرة الدول الفاشلة، وانتشار التنظيمات المسلحة العابرة للحدود، وتزايد الهجرة غير الشرعية، وتراجع مؤشرات التنمية المُستدامة. وفي الوقت ذاته، تتزايد حدة التنافس الدولي والإقليمي على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية، وسط تراجع واضح للحضور العربي، ما يُهدد بفقدان العرب عمقهم الإفريقي الاستراتيجي. ومن هنا، يفرض الواقع ضرورة إعادة التفكير في طبيعة العلاقة بين الجانبين وتطويرها، ضمن إطار شراكة استراتيجية متينة، بما يحول دون تهميش دورهما في التفاعلات العالمية.

تطورُ التعاون العربي- الإفريقي بعد الحرب الباردة

مرَّ التعاون العربي-الإفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة بعدة مراحل شملت في طياتها منحنيات صعود وهبوط؛ تأثرت في مجملها بالأوضاع الداخلية والمؤثرات الخارجية التي شهدتها دول المنطقتين خلال تلك العقود. وقد بدا هذا واضحاً -خلال تعقُّب فترات التعاون بعد الحرب الباردة- مدى تأثر هذا الملف بمصالح

أخرى تسعى كلُّ من الإمارات والسعودية لتقوية نفوذها في نفس المناطق على المستويين الأمني والاقتصادي، وهو ما تُؤكده مُشاركتهما في تمويل القوة الأمنية لدول الساحل التي قادتها فرنسا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى دخول الإمارات مع قطر وتركيا في سباق الموانئ بالقرن الإفريقي -لاسيما في جيبوتي والصومال وأرض الصومال والسودان- مما أدَّى إلى تدهور بعض علاقات التعاون العربي-الإفريقي. كما أن ثورات "الربيع العربي" كان لها أثر كبير على تلك العلاقات؛ إذ أدَّت -مثلاً- إلى تراجع الدور الليبي الكبير في القارة، كما أن للتنافس الجزائري المغربي دور فاعل في القارة الإفريقية لاسيما مع سعي المغرب لحل مشكلة الصحراء.

وهكذا فإن جملة تلك التفاعلات قد أنتجت مجموعة من التحديات في مواجهة مجموعة من الآليات، في إطار سعي دول المجموعتين إلى إتمام التعاون فيما بينها. ومن ثمَّ، تكمن الإشكالية الرئيسية للدراسة في تحديد مدى مُلاءمة الآليات المُتبعة في التعاون للتعامل مع التحديات التي تواجهه، وما إذا كان من الأفضل اتباع آليات أخرى للتعامل مع تلك التحديات؛ سواء بتطوير القائمة أو التوصل إلى حلول جديدة. كل هذا بعد إلقاء الضوء على كلِّ من تلك الآليات والتحديات في كل مرحلة من مراحل التعاون.



الإقليميتين المُمثلتين لهما -جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي- نحو الحفاظ على هذا التعاون، وإصرارهما على عدم إغلاق هذا الملف؛ أمكن عقد القمة العربية-الإفريقية الثانية في سرت 2010، ثم توالى انعقاد القمم كل ثلاث سنوات منذ القمة الثانية في سرت 2010، ثم الثالثة في الكويت 2013، ثم الرابعة في مالابو 2016، وتمّ تأجيل القمة الخامسة التي كان من المقرّر انعقادها في الرياض 2019، نظرًا لظروف تفشي جائحة فيروس كورونا المُستجد خلال نفس العام، وقد تمّ تأجيلها مرة أخرى عام 2023 بسبب الحرب على غزة.

آليات التعاون العربي-الإفريقي وتقييمها

تنوّعت آليات التعاون العربي-الإفريقي بين آليات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ شملت الآليات السياسية والأمنية

دول المنطقتين من جهة، والقوى الخارجية المانحة والمُؤثّرة في دول المنطقتين من جهةٍ أخرى. حيث جاء انتهاء الحرب الباردة ليلقي هذا التعاون بظلاله على مُجمل الأحداث الدائرة في العالم، والذي شهد بعد انتهائها مجموعة من التغيّرات التي انعكست بشكلٍ أو بآخر على علاقات التعاون العربي-الإفريقي.

في الفترة منذ انتهاء الحرب الباردة حتى عام 2010؛ شهدت دول المجموعتين العربية والإفريقية حالة من الاستقطاب الحاد خلّفت شكلاً من التفتّت، حيث رغبة كل مجموعة في اللحاق بقطبٍ جديد، في الوقت الذي اخترقت فيه الولايات المتحدة معظم مناطق النفوذ والتكتّلات، بما فيها المنطقتين العربية والإفريقية، ومن ثمّ انصرفت مصالح المجموعتين العربية والإفريقية خلال تلك الفترة بعيداً عن التعاون لانشغال دولهما بقضايا أخرى. ومع السعي المُستمر للمنظمتين



لكنه ركّز على المصالح القطرية للدول؛ مثل: دول الخليج وشمال إفريقيا، دون تعزيز فعلي للتعاون الجماعي العربي-الإفريقي. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ فغلب على الهياكل المؤسسية الطابع النظري، ما أضعف فعاليتها، في حين حاولت الاتفاقيات الثنائية أن تسدّ هذا الفراغ رغم غياب آليات إلزامية ونقص التمويل. وقد اتّخذت آليات التعاون بُعدًا إنسانيًا في الغالب من الجانب العربي، فكان في شكل معونات ومساعدات ذات طابع غير تجاري؛ لاسيما من جانب الدول العربية المصدّرة للبترول لإفريقيا.

تحديات التعاون العربي-الإفريقي

بعد انتهاء الحرب الباردة؛ وفي ظل انهيار الثنائية القطبية، وتعاظم الحديث عن العولمة بكل ما تحمله من مؤشرات تُنبئ بتآكل الكيانات القومية الصغيرة

متعددة الأطراف، مثل: القمم والاجتماعات الوزارية ولجان التنسيق والشراكة، وكذلك آليات ثنائية تركّزت في دول الخليج وشمال إفريقيا. أما على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فظهرت آليات تمثّلت في مؤسسات تنمية ومالية وثقافية، مثل المصرف العربي للتنمية والبنك الإسلامي، إلى جانب آليات ثنائية من خلال صناديق التنمية الخليجية والعربية، ما يعكس تنوع القنوات المستخدمة لتحقيق التعاون.

إن محدودية الأثر الواقعي لآليات التعاون السياسي متعدّد الأطراف، بسبب غياب إطار مؤسسي قوي وفَعّال، جعلها عاجزة عن التعامل مع تحديات جوهرية كالصراعات والحدود والمياه. كما أن غياب صيغة إلزامية للتعاون جعل هذه الآليات غير قادرة على فرض سياساتها. إلا أنها أسهمت إيجابيًا في بعض القضايا مثل دعم القضايا العربية دوليًا وتنشيط الحوار البرلماني. في المقابل، كان للتعاون الثنائي تأثير ملموس

“

وحتى يتحقق التعاون
العربي- الإفريقي
بمفهومه الشامل،
وخروجه من دائرة
التعاون البسيط
إلى التعاون الوثيق؛
لابد أن يشمل
الدائرة الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية،
والتي ربما تشغل
الجانب الإفريقي
بالدرجة الأولى، إذ
تسعى دوله لتحقيق
التنمية المستدامة
التي تفتقر إليها تلك
الدول.

”

إضعاف استقلال القرار في
دول المنطقتين. كما كان
هناك تحديات خاصة بكل
طرف، فالدول العربية تُعاني
من ضعف التنسيق البيئي،
وغياب استراتيجية مُوحدة
تجاه إفريقيا، فضلا عن تراجع
دعمها المالي والفني للدول
الإفريقية. أما الدول الإفريقية،
فتواجه معظمها تحديات
التنمية، وتعدُّ الولاءات
الإقليمية، وضعف البنية
التحتية، وهو ما يُعيق قُدرتها
على التفاعل مع المبادرات
العربية بفعالية.
وقد استغلَّت القوى الخارجية
هذا الضعف لتعميق الانقسام
العربي- الإفريقي وملء الفراغ
الناجم عن غياب العمل
الجماعي، في ظل غياب
التعاون الشعبي الذي كان من
الممكن أن يدعم هذه الجهود
المؤسسية.

مُستقبل التعاون العربي- الإفريقي

خرجت الدراسة -في الأخير-
بثلاثة سيناريوهات مُحتملة
لُمستقبل التعاون العربي-

واندثارها؛ عانت المجموعتان
العربية والإفريقية العديد من
الآثار السلبية، وهي المُعاناة
التي تضاغت آثارها على
الساحتين العربية (بالغزو
العراقي للكويت) والإفريقية
(بالحروب الأهلية)، وكذلك
فاقمت من تلك الآثار التغيُّرات
على الساحة الدولية، وخاصةً
بعد أحداث 11 سبتمبر وما
تلاها من إعلان الحرب على
الإرهاب، وشملت تلك الآثار
الصُّعد المُختلفة سياسيًا
وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا
وثقافيًا. كل ذلك طرح العديد
من التحديات سواء المُشتركة
بين دول المجموعتين أو
الخاصة بكلٍّ منهما على
حدة، بصورة حالت في كثيرٍ
من الأحيان دون إتمام سُبُل
التعاون المُثمر بينهما.

من بين تلك التحديات
المُشتركة ما هو داخلي يتصل
بعدم الاستقرار السياسي،
وتفشِّي الفساد، وضعف
الحوكمة، ومنها ما هو خارجي
يتعلَّق بالتدخل الأجنبي،
والاختراقات الاقتصادية
والثقافية التي تستهدف

من جهة، وعلاقاتها بالفاعلين الدوليين من جهةٍ أخرى. إلا أن كل هذا لازال يُؤكّد أن التعاون العربي-الإفريقي يظل خياراً استراتيجياً لا غنى عنه في ظل تزايد التحديات العالمية والإقليمية. ورغم ما يعترضه من عقبات، فإن توافر الإرادة السياسية، والانفتاح على آليات جديدة للتنسيق، وتبني مقاربات تشاركية فعّالة، من شأنها أن تُحوّل هذا التعاون من إطار شكلي إلى شراكة بناءة تخدم مصالح الشعوب العربية والإفريقية، وتُعزّز من مكانة الجانبين في النظام الدولي. ويلزم لتفعيل التعاون بين دول المجموعتين العربية والإفريقية على المستوى السياسي؛ تضافر الجهود الفردية والجماعية من قبل تلك الدول للتعامل مع التحديات التي تُواجهها في طريقها لتحقيق التعاون؛ سواء في الداخل الإفريقي أو العربي، على المستوى الشعبي، والحكومي، والمؤسسي. وحتى يتحقّق التعاون العربي-الإفريقي بمفهومه الشامل، وخروجه من دائرة التعاون البسيط إلى التعاون الوثيق؛ لابد أن يشمل الدائرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي ربما تشغل الجانب الإفريقي بالدرجة الأولى، إذ تسعى دوله لتحقيق التنمية المستدامة التي تفتقر إليها تلك الدول.

الإفريقي. أولها؛ سيناريو التكيف، ويفترض قدرة الدول العربية والإفريقية على تجاوز التحديات الحالية، من خلال إصلاح مؤسساتها المشتركة، وتبني رؤية استراتيجية متكاملة، وتفعيل آليات التنفيذ والمتابعة، وهو السيناريو الأكثر تفاعلاً. أما ثانيها؛ وهو سيناريو التحلّل، فيتوقع أن يُعاد تشكيل العلاقات ضمن أطر إقليمية ودولية أوسع، تتجاوز الهويات الجغرافية التقليدية، وهو سيناريو مُرجّح إذا استمر الجمود الحالي. بينما ثالثها؛ فهو سيناريو الانهيار، الذي يُنذر بتفكك المنظومتين العربية والإفريقية إلى كيانات مُتناحرة بناءً على أسس عرقية أو مذهبية، وهو السيناريو الأسوأ الذي ينبغي على كل من المجموعتين العربية والإفريقية العمل على تفاديه.

الخاتمة

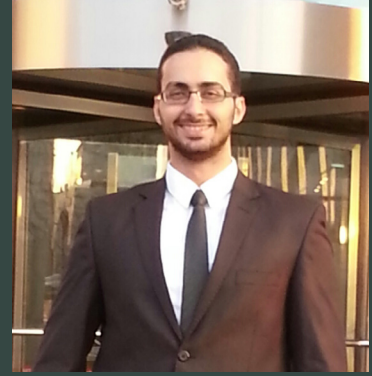
يُعدّ المقال تلخيصاً لرسالتني للدكتوراه التي تمّت مناقشتها عام 2021؛ لذا وجب التنويه أنه لم يتم الإشارة فيه إلى جملة من التحولات التي أثّرت لاحقاً تأثيراً كبيراً على ملف التعاون وغيره من الملفات ذات الأولوية لدول المنطقتين، وعلى رأس تلك التحولات: حرب غزة والسودان، ومجموعة الانقلابات التي عصفت بدول الساحل الإفريقي، التي أثّرت -بدورها- في علاقات الدول الإفريقية والعربية ببعضها البعض

التاريخ لم يُقفل بعد: نظرية التدافعية كأفق مفتوح



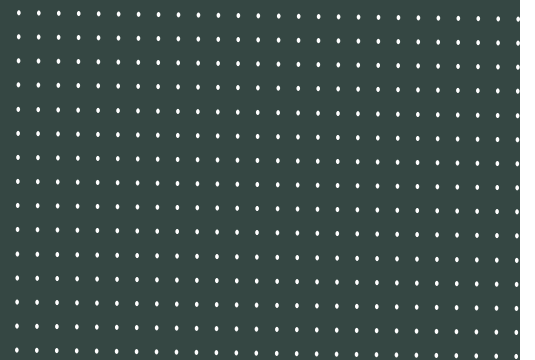
التاريخ لم يُقفل بعد: نظرية التدافعية كأفق مفتوح

ترددت بين العنوان السابق وبين عنوان «التدافعية: أطروحة في الذات والتغيير»، وعنوان: «زمن الردّة: فشل الأمل، وصناعة الهزيمة». فالقضية هي: كيف يحدث التغيير السياسي؟ وما الذي يحدد قدرة الإنسان على إحداثه؟ في رسالتي للدكتوراه المعنونة بـ «التدافعية: المخيال السياسي ولعبة القوة - إعادة نظر في ثورة 25 يناير»، سَعَيْت للاشتباك مع هذه القضية المحورية، من خلال تطوير نظرية جديدة أطلّقتُ عليها «التدافعية» (Conflictability). وهي نظرية تمثّل محاولة لفهم العلاقة الجدلية المتحوّلة دائماً بين المخيال السياسي من جهة، ولعبة القوة من جهة أخرى، بوصفهما عاملين متلازمين يحكمان مسار التحولات الاجتماعية والسياسية.



عبد الرحمن حسام

حاصل على دكتوراه في النظرية السياسية والدراسات الحضارية من جامعة ابن خلدون تركيا مهتم بالتغيير السياسي والاجتماعي



أولاً: خلاصة الأطروحة

تقترح النظرية علينا مفهوم التدافعية، وهي تدّعي أن الإنسان قادر على استحداث واستحداث التغيير وصناعته، وليس مجرد انتظاره وترقبه. إن أفق التدافعية ليس مجرد التغيير، بل "تغيير التغيير". باختصار ووضوح، فإن التدافعية هي خاصية وسمة لأي ذات فاعلة (كانت دولة، أو مجتمعا، أو حزبا، أو جماعة، أو فردا). وهي تزيد وتنقص بتغير الزمان والمكان. وتتحدد درجة التدافعية وفق التناغم والتوازن بين المخيال السياسي للذات الفاعلة ولعبة القوة بقوانينها وسننها. والمخيال السياسي إجابة عن سؤالين: [1] ما الذي يحدث؟ [2] ما الذي ينبغي أن يحدث؟ فالأول سؤال "إمبريقي" يتعلق بفهم الواقع وقراءته. والثاني سؤال "معياري" يدور حول تصور المستقبل. أما لعبة القوة فهي الحياة الإنسانية كلها في الاجتماع البشري على الجملة، وهي محكومة بقوانين وسنن. وكلما زاد التناغم والتوازن بين المخيال السياسي وقواعد لعبة القوة، زاد بأس الإنسان، أي زادت تدافعيته. والعكس يؤدي لفساد البأس (ما أسماه "البؤس"). والقوة التدافعية (البأس) مركبة من ثلاثة عناصر

أساسية: [1] زيادة قوة الفاعل الإنساني نتيجة مخيال سياسي جديد (فهم الواقع وتصورات الممكن). [2] التوازن بين القوة والقيم الأخلاقية. [3] القدرة على خلق واقعيات (حقائق اجتماعية) جديدة مستدامة ذاتيا وغير قابلة للنقض اجتماعيا Regimes, repertoires, & re- (alites).

في هذا البحث، أجريت دراسة على ثورة 25 يناير 2011 في مصر، بوصفها حالة تجسّد هذا التداخل بين الفاعل البشري ومخياله السياسي والبنية السلطوية. كانت اللحظة الثورية فعل تخيل، ثم فعل تنظيم، ثم فعل مواجهة. وبذات القدر، مثّلت لحظة إخفاق عندما فشل هذا التصرّو الجديد في التحوّل إلى واقع سياسي مستدام وغير قابل للنقض. الثورة المصرية لم تفشل لأنها افتقدت "الرؤية" فقط، بل لأنها واجهت ثلاث مشكلات متداخلة. أولاً، كانت الأحداث أكبر من الفاعلين؛ الذين انجرفوا في ديناميكيات لم يكونوا مستعدين لها إطلاقاً. وأدى هذا بدوره إلى "عجز مكتسب" وقع الجميع في إسهاره. ثانياً، تشوّه القيم المؤسسة، إذ تحوّلت قيم المبادرة والوحدة والأساس الشعبي إلى نقيضها (خاصة في شكلها الصارخ في حالة ائتلاف شباب الثورة). ثالثاً،

“
في رسالة
الدكتوراه التي
أعدتها حاولت
معرفة كيف يحدث
التغيير السياسي؟
وما الذي يحدد
قدرة الإنسان على
إحداثه؟ وذلك من
خلال تطوير نظرية
جديدة أطلقت
عليها «التدافعية»
(Conflictability).
يعرض المقال
التالي خلاصة
الرسالة



عميقة حول الذات الفاعلة، والبنية، والزمن، والصراع. فضلا عن ذلك فأطروحتي تعيد طرح قضايا محورية في العلوم السياسية والاجتماعية: مثل العلاقة بين البنية والفاعل، ودور القيم في الفعل السياسي، وشروط التغيير الاجتماعي المستدام. كما أن هذا السؤال يكتسب راهنيته من واقع مأزوم، يشهد تكرار أنماط الفشل بعد كل محاولة للتغيير. لذلك، قَدِّمْتُ في أطروحتي نظرية التدافعية بوصفها محاولة تركيبية تتجاوز ثنائية "الفاعل والبنية" (structure vs. agency)، وتسعى لتفسير التغيير السياسي والاجتماعي. للإجابة عن هذه الأسئلة، أجريت تحليلا مفصلا لثورة 25 يناير في مصر، بوصفها نموذجا يجمع بين لحظة انبثاق ثورية استثنائية، وإخفاق لاحق مثير للتساؤلات. وقد وجدت أن تفسير هذا الفشل لا يكمن في العوامل الخارجية وحدها، ولا في وحشية الثورات المضادة فقط، بل -وهنا لبّ الأطروحة- في تآكل وانحطاط تدافعية الفاعلين أنفسهم.

ثالثاً: أبرز الاستنتاجات

من خلال تحليلي للثورة، وبالأخص لتجربة ائتلاف شباب الثورة الذي لعب دوراً محورياً في إشعال لحظة يناير، توصلت إلى مجموعة

العجز عن إنتاج واقع جديد؛ إذ لم تستطع القوى الثورية التحوّل من لحظة احتجاجية إلى قوة سياسية منظمة. فشلها لم يكن في إشعال الثورة، بل في تحويلها إلى منظومة جديدة. وبالتالي، فإن فشل الثورة في جوهره هو فشل في التدافعية.

وقد توصلت في ختام البحث إلى مجموعة من البصائر والمعالم. أولها أن المخيال السياسي هو الشرط الأول لأي فعل تغييري؛ إذ لا يمكن للفاعلين أن يغيروا العالم دون مخيال سياسي جديد. ثانياً، أن استدامة التحوّلات الاجتماعية والسياسية تتطلب إنشاء أنظمة اجتماعية جديدة، لا الاكتفاء بتعديل الأنظمة القائمة. ثالثاً، أن مقاومة الإمبريالية والبنى السلطوية تحتاج إلى فهم عميق للزمن والتاريخ والبنية والفاعلية، لا إلى الشعارات فقط.

ثانياً: سؤال البحث وأهميته

سؤال البحث الذي انطلقت منه يتمحور حول ظاهرة فساد البأس (البؤس)، الذي يعني تآكل وانحطاط قدرة الفاعل البشري على التغيير، وتحول الذات الفاعلة من القوة إلى ضعف، وفقدانها المبادرة أمام منطق البنية ومقتضيات السلطة، وعدم قدرتها على الاستفادة من الفرص السياسية المتاحة واستغلالها. ومن هنا جاءت أسئلتي: لماذا يفشل الفاعلون في مساعي التغيير؟ ما الذي يؤدي إلى ضمور المخيال السياسي؟ وما هي شروط بناء قدرة متجددة على خلق الواقع، لا الاستسلام له؟ هذه الأسئلة ليست محصورة في الحالة المصرية فقط، إذ إنها تمتد لتشمل تجارب التغيير في العالم العربي عموماً (والثورات والتغيير على نحو أعم)، كما أنها ترتبط بمسائل فلسفية



من الاستنتاجات النظرية والعملية المهمة:

1. المخيال السياسي شرط أولي للتغيير: لا يمكن لأي فاعل أن يحدث تغييراً دون فهم حقيقي كافٍ للواقع، وتصور للمستقبل وما ينبغي أن يكون عليه. في لحظة يناير، كان المخيال السياسي الشبابي ثورياً، وجامعاً، ومتجاوزاً للاستقطاب، لكنه لم يُطوّر لاحقاً ليتناسب مع تعقيدات الواقع الجديد فأصبح متكلساً وبات عقبة أمام التغيير.

2. الدخول في حالة من العجز المكتسب (-learned helplessness): نتيجة أن الأحداث كانت أكبر منهم ونتيجة للصدمات المختلفة التي عاشها الفاعلون، دخلوا في حالة من العجز المكتسب (وهو مفهوم استعرته من علم النفس) قضت على شجاعتهم وقدرتهم الإبداعية، ومن ثم على تدافعيّتهم.

3. فشل في التحوّل من الفعل الثوري إلى الفعل المؤسسي: لم ينجح الشباب الثائر في التحول إلى قوة سياسية منظمة. فازوا بالشارع، لكنهم خسروا الصندوق، ولم يملكوا الأدوات المؤسسية التي تُمكنهم من ترجمة التغيير إلى واقع دائم.

4. تشوّه منظومة القيم المؤسسية: قيم المبادرة، والوحدة، والانفتاح الشعبي التي حرّكت

الثورة تآكلت لاحقاً في خضم الصراع السياسي والمنافسة الحزبية.

5. افتقار للقدرة على ابتكار واقع جديد: الاكتفاء برد الفعل، دون تقديم تصورات بديلة واضحة للبنية السياسية، أدى إلى نوع من "الفراغ الثوري"، الذي ملأته القوى المضادة لاحقاً.

6. الحاجة إلى إطار نظري جديد: الأدبيات الغربية حول الصراع غالباً ما تغفل الأبعاد القيمية والروحية. أما الإسلاميات، فهي تقليدية أو وعظية في الغالب. لذا، فإن التدافعية تسعى لملء هذا الفراغ النظري.

7. مهما خططت للتغيير، فإن التغيير سيفاجئك دائماً: لأن لحظة التغيير لا تنبثق فقط من عقل مخطّط، بل من تفاعل حي بين الفكرة والظرف، بين المخيال ولعبة القوة. فحركة الذات الفاعلة في الحياة منفتحة على عالم الغيب، وفي حركة التاريخ دوماً دور للصدف الغامضة والمفاجآت الماكرة.

8. الفاعلية السياسية ليست مضمونة ولا دائمة: بل هي عرضة للفساد والانهيال والتآكل والانحطاط؛ ما لم يتم الحفاظ عليها وصيانتها بنظرية وممارسة نقدية، وتجديد دائم للمخيال السياسي كي يتناغم مع لعبة القوة المتغيرة دائماً.

“

إن التدافعية
رؤية تدعو إلى
إعادة تشكيل
العالم لا عبر
نقضه فقط، بل
عبر تخيله من
جديد، وتحويل
هذا التخييل
إلى أدوات
وأفعال ونظم
تعيد للإنسان
فاعليته، وتعيد
للمجتمع قدرته
على الانعتاق
والنهوض.

”



رابعًا: لماذا اخترت هذا الموضوع؟

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع، فقد كان شخصيًا وفكريًا وحركيًا في آن. من جهة، أنا ابن هذا الجيل الذي عاش الثورات وأحلامها، وانكسر في خيبتها. ومن جهة أخرى، وجدتُ في التراث الخلدوني إطارًا تحليليًا مهملاً، رغم ثرائه، لفهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي. لقد لفت ابن خلدون الانتباه إلى مسألة فساد البأس، لكنه لم يقدم تصورًا نظريًا لمعالجته. فكانت أطروحتي محاولة لاستئناف هذا النقص، ليس فقط بقراءة ابن خلدون من جديد، بل بالبناء عليه، وتطوير أدوات تحليل جديدة تُبقي على حس الارتباط بالتراث. ومن جهة ثالثة، كان سبب اختياري لهذا الموضوع حركيًا كذلك، إذ لم يكن بحثي الأكاديمي منعزلًا عن الواقع، بل كان امتدادًا لانخراطي الفعلي في ساحات الثورة، والنقاشات العامة، والمبادرات الشبابية التي نشأت مع الثورة وبعدها. لقد وجدتُ نفسي، مثل كثيرين من أبناء جيلي، أُنقَل بين الحلم والتنظيم، بين الشعارات

والعمل الميداني، بين الأمل في ولادة عالم جديد، والخيبة من موت هذا الجنين. هذا التوتر العاطفي والفكري، بين الالتزام العملي والتفكير النظري، دفعني إلى محاولة فهم ما حدث لنا، وكيف ولماذا أخفقنا، رغم صدق البدايات ونبل المقاصد. لقد كان البحث بالنسبة لي شكلًا من أشكال الوفاء للثورة، وسعيًا لإعادة تعريف الممارسة السياسية من منظور يُنصف الفاعل لا البنية فقط، ويُعيد الثقة بقدرتنا كأفراد ومجتمعات على أن نصنع التغيير، بدل أن ننتظر حدوثه من عل. كذلك شعرت بالحاجة لأن أقدم مساهمة عربية وأصيلة في النقاش العالمي حول التغيير والتحول الاجتماعي، خاصة في ظل هيمنة نماذج تفسيرية غربية غير قادرة على فهم تعقيدات المجتمعات الإسلامية والعربية، لا من حيث البنية، ولا من حيث القيم، ولا من حيث الهموم.

ففي مساعي لصياغة مفهوم التدافعية، تجاوزت الأدبيات الغربية حول الصراع، لأنها -رغم غزارتها وتنوع مناهجها- غالبًا ما تتجاهل الأبعاد القيمية والروحية، كما أنها

خاتمة فاتحة

إن التدافعية رؤية تدعو إلى إعادة تشكيل العالم لا عبر نقضه فقط، بل عبر تخيله من جديد، وتحويل هذا التخيل إلى أدوات وأفعال ونظم تعيد للإنسان فاعليته، وتعيد للمجتمع قدرته على الانعتاق والنهوض. نظريتي إذا ليست مجرد نداء للثورة بقدر ما هي دعوة لتثوير المخيال أولاً. وهي ليست مشروعاً لتغيير الواقع فحسب، بل لصناعته أيضاً. ما حاولت أن أقدمه هو أداة تحليلية لفهم كيف يمكن للفاعلين الاجتماعيين أن يكونوا "فاعلين" حقاً، لا مجرد ردود أفعال في لعبة أكبر منهم. وفي ذلك، فإن هذا البحث لا يستهدف الأكاديميين والمثقفين فقط، بل يسعى لأن يكون جسراً بين الفكر والعمل، بين المفهوم والميدان، بين النقد والتغيير. أُملي أن تقدم التدافعية للناس أفقا مفتوحا للحركة والفعل المباشر وأن يلهمهم ويساعدهم في تغيير التغيير.

في زمن الانكسار، والتشظي، واستعصاء التغيير، تبقى الحاجة ملحة لبناء مخيال سياسي جديد، يعيد الاعتبار للإنسان، لا بوصفه ضحية للواقع، بل صانعا له. وفي هذا الأفق، أقدم التدافعية كمفهوم مفتوح، قابل للتطوير، ويستدعي كل من يؤمن أن التاريخ لم يُقفل، وأن المستقبل لم يُكتب بعد. وفي زمن السرعة والسيولة والتفاهة السياسية، يبقى التحدي هو الحفاظ على الجدية في الطرح، والعمق في التحليل، والجرأة في الحلم. ولعل هذا ما تسعى نظرية التدافعية لتقديمه: حلم عقلاني، مستحيل ممكن، وتحليل ملتزم، ونظرية قابلة للتطبيق. إن التاريخ لم يُقفل بعد، والمستقبل ليس سطرًا مكتوبًا، بل هو مساحة مفتوحة لكل من يملك الشجاعة، والمخيال، و... التدافعية.

لا تعباً بالمسؤولية الأخلاقية للعلم ودوره في التحرر والانعتاق. فالأدبيات الغربية غالباً ما تنزع إلى اختزال الفعل السياسي في علاقات القوة والمصلحة والنفعية البحتة، متجاهلة بذلك البواعث الأخلاقية، والدوافع الوجودية، والإيمان العميق بالحق والعدل الذي يحرك كثيرًا من الفاعلين، خاصة في السياقات غير الغربية. فالنموذج الغربي، المتأثر بالليبرالية السياسية والبراغماتية الفلسفية، يضع الإنسان في موقع الكائن الأداتي، لا الكائن الأخلاقي أو الرسالي. وبهذا، يغيب عن التحليل مفاهيم مركزية مثل النية، والإخلاص، واليقين، والجهاد، والشهادة، التي تشكّل في السياقات الإسلامية والعربية دوافع أصيلة للفعل الثوري والمجتمعي. ومن هنا، جاءت حاجتي إلى بناء نظرية التدافعية بوصفها إطاراً يأخذ هذه الأبعاد على محمل الجد، ويعيد إدراج القيم والروح والمعنى في قلب تحليل التحول السياسي والاجتماعي ليقول: نحن مسؤولون جميعاً عن تفكيك البنية الإمبريالية وهدم "الماتريكس" وصياغة عمران جديد.

كما أن الأدبيات المعنية بالدراسات الإسلامية، للأسف، لم تقدّم في جملة ما اطلعت عليه سوى تصوّرات بدائية للمفهوم، واختزلته في مجرد كلمة "الصراع" أو "المواجهة"، من دون بناء مفاهيمي متماسك وإطار نظري عميق يربط بين السنن القرآنية، والتجربة التاريخية / الواقع، والتحليل السوسيولوجي المعاصر. في كثير من الأحيان، تم التعامل مع مفاهيم مثل الدفاع أو الجهاد بوصفها شعارات حماسية أو شعائر دفاعية، لا مفاتيح نظرية لتحليل التغيير الاجتماعي وبناء المشروع الحضاري.

الجبهة المهمشة.. دور القبائل وتأثيرها على الصراع والجغرافيا السياسية في سيناء



الجهة المهمشة.. دور القبائل وتأثيرها على الصراع والجغرافيا السياسية في سيناء

في العقود الأخيرة، تحوّلت شبه جزيرة سيناء من هامش جغرافي إلى بؤرة توتر سياسي واستراتيجي حاد. لا تقتصر أهمية سيناء على موقعها الذي يربط قارتي آسيا وإفريقيا، ولا على مرور قناة السويس فيها فحسب، بل تمتد إلى تعقيدات البنية القبلية، والصراعات المسلحة، والمشاريع الإقليمية والدولية المتنافسة. غالباً ما كان ينظر إلى الصراع في سيناء نظرة تسطيحية؛ تتجاهل المنظور المحلي والمجتمعي؛ سواء بقصد أو متأثرة بأجندة سياسية أو غربية تتعمد تجاهل حقائق ميدانية على الأرض أو تعميم وتمير أجندة غربية أو أيديولوجية.



شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA
بجامعة صباح الدين
زعيم وبمئندى
العاصمة للدراسات
السياسية والمجتمعية
وحاصل على ماجستير
من جامعة صباح الدين
زعيم

قادما من الكتيبة 101 في شمال سيناء ثم سجن العزولي العسكري سيئ السمعة.

في هذا المكان، كانت الفجوة بين سرديات الإعلام وواقع الانتهاكات كبيرة ولا تُقارن. التقيت بالصحفي والسياسي والطالب، وأعضاء في فريق الرئاسة، ومقاتلين سابقين شاركوا في عمليات بأفغانستان وفي عدد من دول الساحل الأفريقي. الظلم في سيناء وسجونها تجاوز التصور، والأسوأ أنني بعد أن خرجت من السجن وتابعت الأحداث في سيناء وجدت أن بعض تلك السياسات كانت تُنفذ بتنسيق بين الجيش المصري والكيان الصهيوني، وهو ما دفعني إلى الاهتمام بملف سيناء والجيش المصري لفهم التغيرات التي وقعت، وكيف تحول جيش سعد الدين الشاذلي الذي اخترق خط بارليف إلى جيش ينسق عملياته في سيناء مع جيش الاحتلال.

تناولت أطروحتي للماجستير بعنوان “دور القبلية وتأثيرها على الجغرافيا السياسية في سيناء بين عامي 1967 و2019” منظورا مختلفا يتناول التحولات المركّبة، مسلطة الضوء على الأدوار الحيوية التي تلعبها القبائل، والتشابك بين السيادة الرسمية والسيادة الشعبية، وأثر السياسات الأمنية في إنتاج العنف لا في مكافحته. وطبيعة وجذور الصراعات التي نشأت في سيناء، والتي كانت القوى الاستعمارية والمحتلة المحرك الرئيس خلف نشأة التنظيمات المسلحة التي نفذت عمليات في سيناء، وقد كانت البداية ضد سياح دولة الاحتلال الإسرائيلي.

رسالة ماجستير بدأت من زنزانة العقرب

تعود فكرة الرسالة واختيار الموضوع إلى تجربة شخصية بدأت داخل سجن العقرب شديد الحراسة. هناك، في زنزانة انفرادية من عنبر H3، التقيت بشاب لا يتجاوز الثانية عشرة، متهم بالانضمام لتنظيم أنصار بيت المقدس، وقد كانت يده مكسورة وبعض ضلوعه متكسرة، وصل إلى السجن



“

**تناولت أطروحتي
للماجستير منظورا
مختلفا يتناول
التحولات المركبة
لدور القبلية وتأثير
على الجغرافيا
السياسية في
سيناء، مسطرة
الضوء على الأدوار
الحيوية التي تلعبها
القبائل، والتشابك
بين السيادة الرسمية
والسيادة الشعبية،
وأثر السياسات
الأمنية في إنتاج
العنف لا في
مكافحته.**

”

الذهاب إلى أرض سيناء؛ إلا أنني كنت مُصرًا على الاستمرار في الموضوع.

وبالرغم من رفض عدد من أعضاء هيئة التدريس الإشراف على بحثي لأنه “معقد وحساس”، واقترحوا مواضيع أسهل. لكنني أصرت، وسعيت لاكتساب أدوات علمية لتحليل ما يجري في سيناء، وتبني العديد من الباحثين رؤية النظام دون نقد حقيقي لسياساته التي تصب في مصلحة إسرائيل.

اعتمدت في البحث على إجراء أكثر من 50 مقابلة مع أبناء سيناء سواء ممن خرج من مصر أو من الداخل عبر وسائل اتصال آمنة كحل بديل عن الزيارة الميدانية، وأجريت استبيانات مع عدد من وجهاء القبائل، واستغرق كل هذا الجهد زمناً طويلاً بسبب حساسية

كانت الصورة في الإعلام تختلف تماماً عما يدور في سيناء ومدينتها، والاختلاف الكبير الذي وجدته في السردية بين المعتقلين من سيناء وما يروج له في الإعلام، وحتى ما هو موجود من قناعات عند عامة الشعب ونخبها. تلك التجربة وما شاهدته دفعتني بعد خروجي من السجن إلى التفكير في كيف يمكن فهم هذا الصراع وخدمته علمياً؟ وعندما بدأت دراسة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، كانت نيتي واضحة: لا أريد موضوعاً أكاديمياً نظرياً، بل بحثاً ينطلق من الميدان ويمس واقعنا المصري المؤلم، بالرغم من الصعوبات التي واجهتني خلال تلك الدراسة في الحصول على الموثوقية من أبناء سيناء ومتابعة الأحداث عن بُعد دون



المعلومات وصعوبة بناء الثقة. كان إشراف الدكتورة هبة رؤوف له دور في بناء المخيلة البحثية والنظرية، واستفدت من توجيهات أساتذة مثل د. سيف عبد الفتاح، د. محمد بوريك الذي وجهني توجيهها مفيدا في فهم الفروقات بين الحروب التقليدية وغير التقليدية وتحليل الاستراتيجيات العسكرية من واقع خبرته، وكذلك د. خليل العناني، والباحث المتخصص في الدراسات الأمنية والزميل في منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية أحمد مولانا، بجانب أيضا كتابات الدكتورة سحر عزيز.

بناء إطار تحليلي

ثلاثي لفهم الأزمة

بعد إجراء المقابلات وجدت تشعبات كثيرة وأبعاد مختلفة متعددة لا يمكن تجاهلها، وهو ما جعلني أفكر في بناء إطار نظري للرسالة يعتمد على مقارنة مفهوم الجغرافيا السياسية النقدية ونظرية التعقيد الاجتماعي، حتى يستوعب أبعاد الصراع المحلية والإقليمية في إطار واحد يجمع مفاهيم السيادة وسلوك القبائل. تناول الجزء الأول: البناء

الاجتماعي في شمال سيناء، وتأثير الامتدادات القبلية إلى غزة والنقب، وطبيعة التمثيل السياسي، والعلاقات بين العائلات والقبائل والدولة في مصر. أما الجزء الثاني تطرّق إلى: التنافس الإقليمي بين مصر وإسرائيل وحماس، وارتباط سيناء بملفات قناة السويس وخطوط نقل الغاز ومشاريع البنية التحتية والمياه وسد النهضة، وتحليل التنافس الدولي وتأثيره في رسم مسار الأحداث بين القوى الفاعلة في إقليم سيناء. أما الجزء الثالث فركزت فيه على: البعد الأمني والصراعات المسلحة ونشأة الجماعات المسلحة في سيناء بين 2004 و 2020، وتقاطعاتها مع القبائل في سيناء، وحماس، والدولة المصرية، وكيف تتفاعل القبائل مع خطاب الدولة ومع المقاومة الفلسطينية.

القبائل كفاعلين

في الصراعات

الإقليمية

تثبت الدراسة أن قبائل سيناء ليست مجرد مكونات هامشية في الصراع، بل هي فاعل محوري في تحديد ملامح العلاقة بين الدولة والمجتمع ورسم مسار تطور الصراعات



في بلورة وعي قبلي متمرّد أو ناظم على الدولة. وتاريخياً، كان لسيناء دورٌ مركزي في دعم غزة خلال الحصار، وفي التجارة غير الرسمية عبر الأنفاق. هذه الأدوار منحت السكان إحساساً بالسيادة الذاتية، ورؤية مختلفة لهوية الأرض والحدود والانتماء.

لعبت قبائل مثل "السوّاركة" و"الرميلات" و"الترابين" أدواراً حاسمة في توجيه الصراعات والحروب في الإقليم، سواء عبر دعم الأنشطة الاقتصادية (الرسمية وغير الرسمية) أو في تهريب السلاح للمقاومة؛ فانتشارهم الجغرافي الممتد من غزة والأردن وسيناء وفلسطين المحتلة منحهم وزناً عابراً للحدود. كما فعل بعض المنتمين لأبناء سيناء من استهداف خطوط الغاز الرابطة بين مصر وإسرائيل، مما وضعهم رقماً صعباً في معادلة الاستقرار الإقليمي

في سيناء. القبائل تُبقي على شبكات ولاء متعددة، تتراوح بين دعم الدولة، والحياد، أو التعاون مع الجماعات المسلحة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية، ونهج الدولة. وعند الرجوع إلى التاريخ، نجد أن القبائل في سيناء كان لها دور حاسم في المعارك بين الإنجليز والعثمانيين؛ إذ كان لهم دور غير مباشر في هزيمة الإنجليز، حتى تحديدهم عبر استغلال الإنجليز لنقاط الخلاف بين العثمانيين والقبائل؛ مما جعل حسم المعركة أسهل، وبالتالي احتلال فلسطين.

واحدة من النقاط الجوهرية التي رصدتها الدراسة هي دور "الذاكرة الجمعية" في تشكيل مواقف السكان. فالتجربة التاريخية لسيناء -من الاحتلال البريطاني، إلى الحروب مع إسرائيل إلى إهمال الدولة المركزية- قد أسهمت



**تظهر سيناء كحالة
نموذجية لسيادة
مجزأة، حيث تتعدد
مصادر السلطة،
وتتنافس على
الأرض ثلاث قوى
رئيسية: الدولة
بجيشها وأجهزتها
الأمنية، القبائل
بمنظومتها
العرفية، والجماعات
المسلحة بسلاحها
وإيديولوجيتها
العابرة للحدود،
وهو ما جعل سيناء
ساحة تنافس
متأرجحة بين تلك
القوى الثلاث دون
أن يحسم طرف
الأمر لصالحه بشكل
كامل، لذلك كانت
القبائل دورًا حاسمًا
في ميل تلك الكفة.**



المحلي، بل انطلقت من منطق
أمني واستثماري يهّم الدولة
المركزية أو الشركاء الخارجيين.
وبالتالي، لم تكن التنمية شاملة
أو عادلة، بل أحيانًا جاءت على
حساب السكان الأصليين من
حيث الإخلاء أو إعادة التوطين
أو تقييد حركة الناس والبضائع.
وهنا تظهر سيناء كحالة
نموذجية لسيادة مجزأة،
حيث تتعدد مصادر السلطة،
وتتنافس على الأرض
ثلاث قوى رئيسية: الدولة
بجيشها وأجهزتها الأمنية،
القبائل بمنظومتها العرفية،
والجماعات المسلحة بسلاحها
وإيديولوجيتها العابرة للحدود،
وهو ما جعل سيناء ساحة
تنافس متأرجحة بين تلك
القوى الثلاث دون أن يحسم
طرف الأمر لصالحه بشكل كامل،
لذلك كانت القبائل دورًا حاسمًا
في ميل تلك الكفة.

الأمن قبل التنمية.. إشكالية الاستراتيجية الرسمية

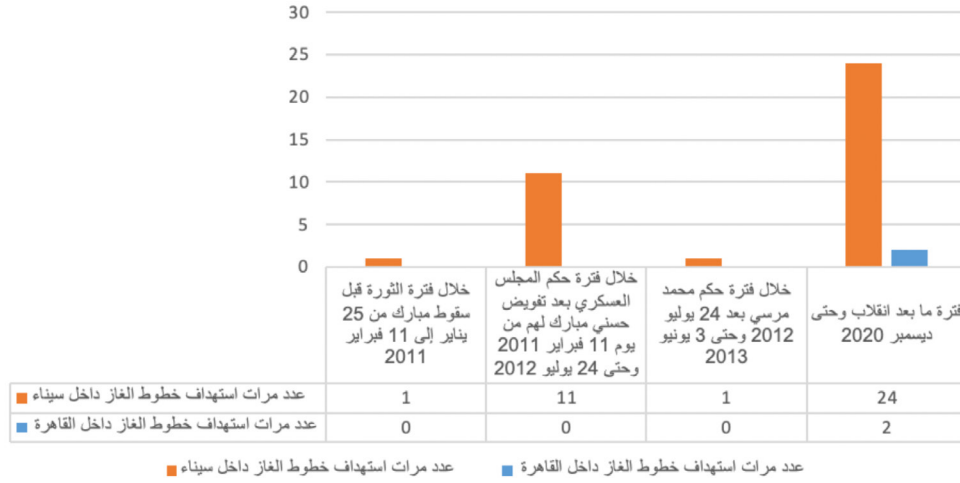
منذ 2013، تبنت الدولة
المصرية مقاربة أمنية صارمة
في التعامل مع سيناء، ركّزت
على "مكافحة الإرهاب" دون

بالرغم من محدودية القوة،
لكن الفعل كان له تأثير كبير
في رسم مسار الأحداث خاصة
إذا ما أخذناه بشكل تراكمي.

السيادة المجزأة

اعتمدت الدراسة على
مفهوم "أنظمة السيادة"
الذي طوّره جون أغنيو، لإبراز
كيف أن الدولة المصرية لا
تحتكر السيادة في سيناء، بل
تتقاسمها -واقعيًا- مع القبائل،
والجماعات المسلحة، وأحيانًا
الفاعلين الدوليين، وهو أحد
الأسباب الرئيسية في استمرار
الصراعات. فالدولة المصرية
لا تستطيع أن تمارس سيادة
كاملة على سيناء بعد توقيع
اتفاقية كامب ديفيد، التي
قيدت حضوره ووظيفته
الأمنية والعسكرية، مما جعل
الدولة تضع سيناء كساحة حرب
محتملة، مما أوقف التنمية
فيها، حيث كانت تتخوف من
النمو السكاني في سيناء مع
ضعف قدرتها على فرض الأمن.
وقد أظهرت السنوات الأخيرة
تدفقًا للمشاريع الإقليمية
الكبرى في سيناء، من توسعة
قناة السويس، إلى مشاريع
ربط الغاز مع إسرائيل وقبرص،
إلى مخططات تطوير البنية
التحتية. لكن هذه المشاريع
-في غالبيتها- لم تُصمم
بناءً على احتياجات المجتمع

إحصائيات استهداف أنابيب الغاز في سيناء خلال فترات الحكم المختلفة



العدو. وكان المثير هو تذبذب مواقف القبائل تجاه هذه الجماعات؛ فبعضها تعاون معها -في البداية- بدافع الانتقام من الدولة، قبل أن يتحول إلى خصم شرس لها، مما يُبرز دور القيم العرفية في تنظيم السلوك المسلح. إن ما يجري في سيناء لا يمكن اختزاله في خطاب "الحرب على الإرهاب"، بل هو نتيجة تراكمية لفشل الدولة في دمج المجتمع، وفي فهم خصوصية سيناء الثقافية والجغرافية والسياسية وموقع سيناء في إطار ملفات الأمن القومي والصراع مع إسرائيل. إن التعامل مع سيناء وسكانها يجب أن ينتقل من منطق الحلول الأمنية إلى منطق التنمية التشاركية، والاعتراف بالقبائل كشريك لا كتهديد، وإعطاء حقوق كاملة، بداية من تملك أراضيهم وتقديم الخدمات لهم بشكل كامل دون تمييز، فالشعور العام المتجذر داخل نفوس أبناء سيناء أنهم مواطنون من درجة ثانية. كما يجب النظر إلى سيناء كبوابة استراتيجية لفلسطين لا كم منطقة عازلة، وتصحيح السياسات العامة، والانتقال من سياسات أمنية إلى سياسات شاملة. إن المستقبل لن يكون أكثر أماناً دون عدالة اجتماعية، ولا يمكن تحييد سيناء عن المنطقة إلا باحترام سكانها وتمكينهم من حقوقهم.

موازاة ذلك بإصلاحات سياسية أو اجتماعية. بلغ عدد عمليات استهداف أنابيب الغاز في سيناء على سبيل المثال 36 مرة بين 2011 و2020، وهو ما يعكس حالة من الاضطراب والاستنزاف الأمني. كما تسببت العمليات العسكرية الكبرى، مثل "حق الشهيد" و"العملية الشاملة"، في موجات تهجير قسري وضرر بالبنية الاجتماعية المحلية، دون أن تُحدث اختراقاً استراتيجياً مستداماً في تحقيق الاستقرار بسيناء. وتظهر تلك الإحصائية العلاقة بين النظام السياسي وارتفاع عمليات استهداف خطوط الغاز.

بين الجماعات المسلحة والسياسات الأمنية

قدّمت الدراسة تحليلاً لتطور الجماعات المسلحة في سيناء، وعلى رأسها "أنصار بيت المقدس" و"ولاية سيناء"، وكيف نجحت في اختراق بعض البيئات القبلية، قبل أن تتراجع بفعل الضربات الأمنية والصراعات الداخلية في نوفمبر 2014 بعد أزمة البيعة لتنظيم الدولة، مما جعل التنظيم يتفكك ويحدث انشقاقات كبيرة في صفوفه وهو ما تبعه تحول في نمط العمليات وتعريف

طلاب مقاومون: الحركة الطلابية والقمع السياسي في الجامعات المصرية بعد انقلاب يوليو 2013



طلاب مقاومون: الحركة الطلابية والقمع السياسي في الجامعات المصرية بعد انقلاب يوليو 2013

في منتصف عام 2018 حصلت على منحة لدراسة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا في قطر، وكنت آنذاك قد تخرجت للتو من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر. انتقلت إلى الدوحة في يناير 2019، وكان أول ما التفتُّ إليه أن نظام الدراسة في معهد الدوحة يختلف قليلًا عن الدراسة في مؤسسات تعليمية أخرى، إذ يتحصل الطالب على مواد عدة في تخصصه، إضافة إلى ما يقوم عليه المعهد من فكرة ”عبور التخصصات interdisciplinary“ التي يتميز بها، يدرس الطلاب في المعهد الذي يوفّر بيئة تعليمية فريدة، حيث يسكن الطلاب الدوليون في سكن قريب من قاعات الدراسة، ومن المكتبة، ومن مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي يعقد عدة مؤتمرات وسمنار شبه أسبوعي، وندوات ومحاضرات غنية على مدار العام الدراسي، وفي بيئة تفاعلية قلّما تخيلت أنها موجودة. مما دفعني إلى التفاعل مع مواضيع معرفية متباينة. ومثّل لي المعهد نقلة نوعية على المستويين المعرفي والسلوكي، حيث بيئته الحرّة، ومواضيعه المعرفية المتداخلة التي لا تجعل الطالب محدودًا باختصاص واحد!



سيف الإسلام عيد

باحث وأكاديمي مصري،
حاصل على ماجستير في
العلوم السياسية والعلاقات
الدولية من معهد الدوحة
لِلدراسات العليا

السياسية (Methodologies) لمن هم ليسوا أكاديميين أكفاء من الأساس، وهو ما حدث ضمن مسلسل تجهيل الجامعات المصرية وتدجين طلابها بعد انقلاب يوليو 2013. ولا زلت أذكر الكثير والكثير من المواقف التي لا يتسع المقام لذكرها.

قدّمت إلى مشرفي اقتراحات لثلاثة مواضيع بحثية بالترتيب، أولها: عن الدولة في الفكر الإسلامي الحديث، وهو موضوع كلاسيكي، أردت أن أتناول فيه اثنين من المفكرين وأقارن بين رؤيتهما للدولة. وثانيها: عن التحولات الفكرية التي تحدث داخل السجون المصرية بعد انقلاب يوليو 2013، واتساع ظاهرة الاعتقال السياسي لتتحول إلى استراتيجية حُكم في مصر، وهو موضوع جديد لا أظن أنه قد جرى تناوله بشكل بحثي واسع، وكنت -آنذاك- قد تقدّمت بورقة في مقرر مادة، وحصلت فيها على درجة عالية؛ مما شجعني على التقدم بنفس السؤال ليكون رسالة ماجستير، وتقدمت بنفس الورقة إلى مؤتمر في جامعة ألمانية وقُبلت، وعرضت الورقة وحصلت على عدة ملاحظات لتطويرها. ثالثها: عن الحركة الطلابية في الجامعات المصرية، كيف تشكّلت؟ وكيف تفاعلت مع القمع غير المسبوق بعد 2013؟ كان عليّ أن أتناقش مع مشرفي د. خليل أولاً في ساعات الإرشاد الأكاديمي، فطرحت عليه المواضيع الثلاثة، فوصف الأول بالكلاسيكي الذي لن يضيف كثيراً إلى مهاراتي البحثية، وطرح عليّ سؤالاً بشأن الثاني: "كيف ستحصل على المعلومات اللازمة لإجابة سؤالك البحثي في هذا الموضوع، أو لدعم فرضيتك؟" فرددت: من خلال المقابلات شبه المهيكلة Semi-structured interviews، التي سأعتمدها



**DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES**

تقوم الدراسة في المعهد عبر 4 فصول دراسية، وفي الفصل الثاني نختار موضوع الرسالة التي نوّد العمل عليها، وفي الفصل الثالث نقدّم مخططاً لبحث الرسالة الذي يكون قد نضج بشكل واضح. في الفصل الثاني عرفت أن مشرفي سيكون الدكتور خليل العناني، الذي كان -آنذاك- رئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومشرف الأكاديمي، فطلب مني عرض عدة مواضيع عليه للتشاور في اختيار واحد منها يصلح للرسالة.

قبل دخولي معهد الدوحة، لم أكن أعلم الكثير عن الكتابة الأكاديمية، أو عن السؤال البحثي وأسئلته الفرعية، أو الإطار النظري للدراسة، أو نقد الأدبيات السابقة -Literature Review، أو المنهجية -Methodology، أو أدوات البحث، أو عن النتائج الأولية للدراسة، أو كيف تُقسّم الدراسة، وأزعم أن ذاك جرم ارتكبت أثناء دراستنا للبكالوريوس تخصص العلوم السياسية في مصر، إذ أوكلت مادة (منهجيات البحث في العلوم

أم ناشطية Activism؟ ومن ثم اختار الاقتراب الأنسب لفهم هذه الظاهرة. كان من حسن حظي أن توافقت هذه الفترة الزمانية مع توسّع جائحة كورونا، وأقول من حسن حظي لأن الإغلاق الذي شهدته قطر والإجراءات الصارمة أرغمتني على البقاء في غرفتي 008 في مبنى S6، في معهد الدوحة دون مغادرة لساعات طويلة أقرأ فيما اقترحه لي مشرفي د. خليل من قراءات نظرية، وأتعرّف إلى الاقترابات المناسبة لدراسة الحركات الاجتماعية، وأتوسع قرائياً. اتفقت مع مشرفي على تسليم الدراسة فصلاً بفصل، فاستغرقت في الفصل الأول -وهو الإطار النظري- وقتاً طويلاً لقراءة اقتراب الفرص المتاحة من الحركات الاجتماعية -Political Oppor-tunity Structure وتطوره، وعن الضبط المفاهيمي للفرق بين الحركة والناشطية، وعن العلاقة بين القمع والاحتجاج.. إلخ، مما سنبينه لاحقاً.

ثم انتقلت إلى مرحلة عمل المقابلات، التي تطلبت أولاً: النجاح في اختبار لجنة أخلاقيات البحث العلمي في معهد الدوحة، وهي لجنة موجودة -تقريباً- في معظم جامعات العالم، والحصول على تدريب على أخلاقيات عمل المقابلات، ومن ثم الحصول على موافقتهم للشروع في المقابلات البحثية، وموافقتهم على الأسئلة الرئيسية التي سأوجهها إلى المبحوثين، خضت هذه المرحلة التي كانت اللجنة فيها دقيقة جداً في تطبيق معايير العمل الميداني لطلاب المعهد. ثانياً: مرحلة البحث عن المبحوثين، التي لم تكلفني كثيراً من الوقت نظراً لمعرفتي بعدد من القيادات الطلابية التي أوصلتني

منهجاً للدراسة، فردّ: هذا غير ممكن في الوضع الأمني الحالي، وسيكون الأمر صعباً أمام بحثك، بالإضافة إلى أن المبحوث سيكون تحت تأثير السلطوية وغير آمن في مقابلاته، ولا يوجد أدبيات سابقة كثيرة في الموضوع. أما الموضوع الثالث رآه مشرفي الأنسب، نظراً لأن تجربة الحركة الطلابية في الجامعات المصرية تجربة طويلة وعميقة ممتدة متصلة ببعضها البعض تاريخياً، ويتنوع الفاعلون فيها، بالإضافة إلى وجود كثير من المتغيرات التي تناسب عمل رسالة ماجستير حولها، ورغم قلة الأدبيات المعاصرة عن الحركة الطلابية بعد انقلاب يوليو 2013، فإن كثيراً من مصادرها الأولية ما زال حاضراً، ويمكنني الاعتماد على المقابلات البحثية شبه المهيكلة لتكون منهجية بحث، بالإضافة إلى تحليل الخطاب النقدي CDA الذي يمكن يسبر كثيراً من أتون الحركات الطلابية، بالإضافة إلى ما أمتلكه من خبرة تنظيمية في الجامعة بعد انقلاب يوليو 2013، واشتباكي بالمجال العام والتحقيقي بالحركة الطلابية الثورية آنذاك، مما سيتيح ذلك لي من معلومات عن الظاهرة التي سأدرسها، وبيسر المقابلات البحثية. توافقت على الموضوع بتشجيع من المشرف، وانتقلت إلى مرحلة تضيق الظاهرة، بمعنى ما سأدرسه بشكل محدد في الحركة الطلابية بعد انقلاب يوليو 2013، وكان عليّ أن أختار متغيرين أدرسهما، ومن ثم أنسأل مفاهيمياً؛ بما يمهد لي الطريق نحو التناول النظري لما سأدرسه، هل الحركة الطلابية في الجامعات المصرية بعد انقلاب يوليو 2013 تُعد حركة اجتماعية بمفهوم الحركات الاجتماعية social movements



والثاني: الحركات الطلابية السياسية، التي دعت إلى تظاهرات 30 يونيو ضد حكم الرئيس السابق محمد مرسي وشاركت فيها، وتباينت مواقفها بشأن انقلاب 3 يوليو 2013، ولم يتلقَ هذا النمط من الحركات قمعًا بنفس القدر الذي تلقاه النمط الأول، وتبنّت مكوناته استراتيجيات مغايرة من حيث ردّ الفعل على قمع النظام.

أما الثالث، فيعبر عن التجمعات الطلابية العابرة للإيديولوجيا، والتي تكوّنت على شكل تحالفات بين عدد من الحركات والتجمعات الطلابية، وقد ركّزت الحركات من هذا النمط على مطالب طلابية فئوية، وحملات حقوقية سياسية طلابية، كحملات الإفراج عن الطلاب المعتقلين.

أجادل في هذه الدراسة أن النظام السياسي بعد 2013 اتّبع سياسات قمعية تدريجية انتقائية، مما دفع أنماط النشاط الطلابية إلى تبني استراتيجيات متفاوتة من حيث التعبئة، والحشد، ووسائل الاحتجاج، لمجابهة هذا القمع ومواصلة مطالبها. كما أن القمع غير المحدود الذي تبناه

بآخريين، فكان الأمر أشبه بتقنية كرة الثلج Snowballing technique، التي تقضي بأن يعرّفك مبحوث بآخر، معتمدًا على عامل الثقة. وانتهيت من المقابلات التي بلغت أكثر من 25 مقابلة مع مبحوثين بلغت حوالي 45 ساعة، تراوحت بين مقابلات طويلة، ومقابلات لم تتطلب أكثر من ساعة ونصف.

أما عن الدراسة نفسها، فتجادل بأن ثمة تأثيرات متباينة لاستراتيجيات القمع السياسي التي تبناها النظام المصري في مرحلة ما بعد انقلاب 3 يوليو 2013 تجاه الأنماط المختلفة للنشاطية الطلابية، وكذلك ردود الفعل المتباينة التي تبنتها تلك الأنماط. لذا تتبنى الدراسة -أولاً- تقسيم أنماط النشاطية الطلابية إلى ثلاثة، النمط الأول: ثوري، يمكن اختزاله في حالة "طلاب ضد الانقلاب" الذي كوّنه -وبشكل رئيسي- طلاب جماعة الإخوان المسلمين، الذين تجمّعوا تحت هذا الاسم، ومع عدد آخر من الطلاب الذين تحالفوا معهم تحت لواء الحركة، وأكثرهم من الإسلاميين.

“

تجادل دراستي بأن
ثمة تأثيرات متباينة
لاستراتيجيات

القمع السياسي
التي تبناها النظام
المصري في مرحلة
ما بعد انقلاب 3
يوليو 2013 تجاه
الأنماط المختلفة

للنشاطية الطلابية،
وكذلك ردود الفعل
المتباينة التي
تبنتها تلك الأنماط.
لذا تتبنى الدراسة
-أولاً- تقسيم أنماط
النشاطية الطلابية
إلى ثلاثة، هم: ثوري،
وسياسي وعابر
للأيديولوجيا.

”

وتتساءل الدراسة عن الكيفية التي سلكها النظام في قمعه أي أشكال القمع وأنماطه، بين قمع صلب بلغ حد القتل الجماعي والاعتقالات التعسفية، مروراً بالقمع المغلف بإطار قانوني، كالفضل التعسفي، والمنع من الحق في استكمال التعليم. وتحاول الدراسة الوقوف على ردود أفعال أنماط النشاطية الطلابية، التي نعرّفها في هذا الكتاب من خلال استراتيجيتها، فالأنماط هنا ليست تصنيفاً إيديولوجياً، بل تصنيف تبعاً للاستراتيجية المتبعة في مواجهة القمع. ويثير الكتاب -أيضاً- مسألة تبني أنماط النشاطية الطلابية لاستراتيجيات متباينة، لم تمكنها من النجاة من القمع السياسي الذي انتهجه النظام المصري ضدها بعد انقلاب يوليو 2013، ووجود عوامل بنيوية لدى أنماط النشاطية الطلابية أثرت عليها تأثيراً سلبياً، وهو ما أدّى في النهاية إلى أفول النشاطية الطلابية تدريجياً، واتباع أنماطها المختلفة لاستراتيجيات احتجاجية ذات نزعة بقاء، تباينت -أيضاً- وفق درجة القمع الذي واجهته. غير أن هذه الاستراتيجيات -في النهاية- لم تمكن تلك الأنماط المختلفة من الاستمرار في مقاومة القمع الذي مارسه نظام الانقلاب العسكري في

النظام بشكل تصاعدي، وفي سياق استثنائي بعد مذبحة (رابعة والنهضة)، وصل فيها القمع إلى أقصى مدى يمكن أن يصل إليه في مصر، قد أثر سلباً على فاعلية وحياة النشاطية الطلابية في ظل ردود فعل متفاوتة من جانب أنماطها المختلفة، لذا تبنت النشاطية الطلابية استراتيجيات متفاوتة؛ بغية التمكن من استيعاب القمع أو التصدي له أو توقيفه أحياناً، لكنها لم تستطع الصمود في وجه القمع لأسباب عدة، أهمها شدة القمع المتطرف غير المسبوق الذي سلكه النظام بشكل تصاعدي ومتدرج، ومع وجود عوامل دينامية داخلية أخرى، أي داخل الحركات الطلابية، عملت بشكل ثانوي على إنفاذ القمع، وإضعاف فاعلية هذه الحركات. قدّمت الدراسة -كذلك- جدلية مفادها أن القمع متفاوت وغير المحدود، الذي تبناه النظام المصري في سياق استثنائي ضد أنماط النشاطية الطلابية المختلفة في درجة مقاومتها للقمع، كان فاعلاً ومؤثراً على هذه الأنماط المختلفة من النشاطية الطلابية، ولذلك لعوامل تتعلق باستراتيجيات القمع ذاته، ولعوامل بنيوية أخرى تتعلق بالسلوك الاستراتيجي وبعض الأمور الداخلية.



الخارجي، الذي قرأ الرسالة كاملة، وأبدى ملاحظات عدة كلها أفادتني قبل تسليم النسخة الأخيرة في ديسمبر من نفس العام. سلّمت النسخة الأخيرة لمكتبة معهد الدوحة، التي تحرص على إتاحة نسخ من الرسالة لتمكين الجمهور من الاطلاع عليها، وتقوم على طباعتها وتغليفيها وإتاحتها لجمهور المكتبة، بشكل يليق بمؤسسة علمية هدفها إنتاج معرفة عربية رصينة.

لم ينتهِ مشواري مع رسالة الماجستير التي أسعى لتحويلها إلى عملين أكاديميين، أولهما: توثيقي لتجربة العمل الطلابي، ولا داعي للخوض في تفاصيله الآن، وثانيهما: تحويل هذه الرسالة إلى كتاب منشور.

مصر بعد 2013. وتنتهي الدراسة إلى الوقوف على الأسباب الخارجية والديناميات الداخلية التي أدت -في النهاية- إلى أفول النشاطية الطلابية بعد انقلاب يوليو 2013، وحتى يناير 2018 الذي يؤرخ له بأنه نهاية العمل الطلابي ضد الانقلاب، وبدء عملية جديدة بعد مفارقة الجيل الذي قاد الحركة الطلابية في 2013 للجامعات، إما بعد التخرج، أو بسبب الفصل التعسفي أو الاعتقال السياسي، أو لأسباب أخرى.

انتهيت من كتابة الرسالة في نوفمبر 2020، وكان ذلك أيضًا إبان تفشي الجائحة، وُحِّدَت لي المناقشة في 25 نوفمبر 2020. سررت بأن يكون الدكتور عبد الفتاح ماضي هو مناقشي

الاندماج والهوية والحلم: عن النفي والهجرة في إسطنبول



الاندماج والهوية والحلم: عن النفي والهجرة في إسطنبول

خلاصة رسالة ماجستير بعنوان:
عمّال ومنفيّون وطلبة: دراسة في
أنماط الاندماج الاجتماعي للشباب
المصريين في إسطنبول
بين 2013 - 2022

أيمن ونجيب وفوزي: إرهاصات فكرة
البحث:
أعيش في مدينة إسطنبول منذ عشر
سنوات تقريبا، وطيلة تلك السنوات
قابلت عشرات الأشخاص، من الكبار
والصغار، والعمال بالشهرية واليومية،
وأصحاب رؤوس الأموال ورواد الأعمال،
من المصريين والسوريين والعراقيين
واليمنيين وغيرهم ممن سافر نحو حلم
جديد، بحثًا عن مكان آمن، أو مكان
يجمعون فيه الأموال، أو يتلقون فيه
تعليمًا أفضل.



عمر عابدين

بكالوريوس في قسمي
السياسة والعلاقات الدولية
وعلم الاجتماع من جامعة
مرمره، وحاصل على ماجستير
من معهد الدوحة للدراسات
العليا



**لم أجد خلال
مقابلاتي مع ما
يتجاوز اثنين وثلاثين
شاباً مصرياً يعيشون
في مدينة إسطنبول،
من يضع على عاتقه
التزام ارتباط مشروع
هجرته بالعودة إلى
مصر؛ ما يعني حدوث
تحول في منظومة
الأحلام والطموحات
المستقبلية، من
الكسب وتكوين
النفس أو النشاطية
السياسية والعودة
-التي سادت العقل
المصري لعقود
ماضية- إلى مشاريع
تجاوزت الوطن.**

معانا ولا إيه، أنت متعرفش حاجة، الشباب هنا متبهدل"، وهذا باغتني بصراحة، ولم تكن كلماته -فقط- هي التي صدمتني، بل كانت الفجوة بين أيمن وفوزي كاشفة لاختلافات الشباب المصريين في التفاعل مع المجتمع التركي ومقدار تقبل الحياة، وحينها حدثت نفسي بأنه: إذا كان من يسكن هذا البلد منذ عشر سنوات لا يعلم، فمن يعلم إذا؟! وهذا ألقى عليّ مسؤولية أخلاقية فوق البحثية السوسيولوجية، وبقدر ما كان ذلك دافعا للتواضع قليلا عند الحديث عن شيء، فإن تلك الكلمات زادت من رغبتني في البحث عن مدخل لدراسة معيشة هؤلاء المهاجرين الشباب. استكملت عددا من القراءات التي كنت قد بدأت بها منذ فترة، لذا، طلبت من صديقي بلال -الذي كان يُقيم وقت كتابة أطروحتي في ألمانيا لاستكمال الماجستير- أن نتحدث على فترات كنوع من التفكير والنقاش، وجعل الأفكار في شد وجذب مع بعضها البعض، وبعد عدة نقاشات وقراءات، استقررتُ على دراسة تجربة اندماج الشباب المهاجرين في

كان بعض ممن قابلتهم، مثل أيمن، يُقدّسون الطريقة المحترمة التي يعاملهم بها رجال الأمن، كما كان أيمن يقيم علاقات جيدة مع أصدقائه في سكن جامعته التركية حيث كان يدرس الهندسة، وهو ما دفعه إلى تعلم اللغة التركية والحديث بها "لبلب" (بإتقان) كما لو أنه مولود في حواري إسطنبول وأزقتها بصولوكولي¹، فيما كان نجيب رجلا ساخطا على كل ما في تركيا. وفي يوم من الأيام (قبل سنتين تقريبا من كتابة هذا البحث)، أثناء التجول بشارع أحمد عيسوي، في حي شيرين إفلار، "مصر الصغيرة"، الذي يقع ضمن أحد مراكز إسطنبول، صدمني فوزي عندما كنا نتحدث عن طبيعة عمله الشاق ذهنيا وبدنيا، وكم هو غير قادر على تعلم اللغة التركية، ومستاء من استكمال حياته في تركيا؛ إذ إن العنصرية زائدة وعدم تقبل للأجانب، وأنا أستمع ولا أعلق إلا بكلمات تُعبر عن إنصاتي واهتمامي بما يقول، من خلال بعض المقولات البسيطة مثل: "والله!" "بجد الكلام دا"، "الله يعينك"، إلا أنه وبدون مُقدمات، قال لي: "إيه يا عم عمر أنت مش عايش"

1- أحد مناطق حي الفاتح بوسط إسطنبول.



من الخارج، خاصة رواد الأعمال وأصحاب الاستثمارات. غير أن تلك الوضعية، أعيدت بلورتها بشكل مغاير بعد التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت عام 2013، ما أدى إلى زيادة الحجم المطلق في أعداد المهاجرين. فمثلا، بلغت الزيادة بين 2013 و2017 حوالي 4 ملايين نسمة.² ومنذ عام 2013، شهدت مصر هجرات إلى وجهات متعددة، من أبرزها الجمهورية التركية، وذلك لأسباب متنوعة، منها الهروب بحثا عن مكان أكثر "أمانا" خارج البلد الأصل؛ وهذا لكون المهاجر صُنّف معارضا للنظام المصري الذي تقلد السلطة بعد 2013، غير أن فئات أخرى لم تكن جزءا من تلك الحالة السياسية، لكنها هاجرت أملا فيما تسميه الأدبيات من "الحراك الاجتماعي" social mobility خلال العمل، كما هدفت فئة أخرى إلى الاستثمار في مستقبلها ومستقبل أبنائها، مثل الذين قدموا من أجل مهمة التعليم، خاصة مع تفاقم المشكلات في بنيتي

إسطنبول" كموضوع كبير. وبعد نحو شهر، وعدة نقاشات واجتماعات مع الدكتور نبيل خطاب المختص في حقل دراسات الهجرة، الذي أشرف على الرسالة، كان الاستقرار على أن يكون البحث -تحديدا- حول أنماط الاندماج الاجتماعي، وقد استغرق أكثر من عام في البحث الميداني والنظري مصحوبا بالتفكير والنقاش والتحاور والكتابة، حتى ناقشت أطروحة الرسالة في منتصف مايو من العام 2023، في جلسة مغلقة جادة وغير بروتوكولية مع الأعزاء الدكتور نبيل خطاب والدكتور خليل العناني، اللذين منحاني الفرصة لتطوير وتحسين النص فيما بعد.

السياق:

تُعد ثورة 25 يناير نقطة تحول لما حملته معها من طموحات للتغيير وبناء حياة جديدة داخل مصر، ولهذا شهدت الفترة بين 2011 و2013 عودة ما يقارب 3.8 ملايين مصري

2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. 2020. «إحصاءات». إحصاءات سوق العمل والهجرة. القاهرة: وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج.



الانطلاق مصر، وتحديدًا من قرار الهجرة وما يتبعه من مخاطر وصعوبات، حتى نقطة الوصول. وقد تجلت أحد أهم تلك التحديات في الاندماج الاجتماعي لهؤلاء الشباب داخل المجتمع المضيف.

السؤال البحثي:

حاولت في هذا البحث -الذي هو قيد النشر حاليًا في شكل كتاب- فهم الكيفيات التي اندمجت من خلالها هذه الفئات الشبابية الثلاث -المذكورة آنفًا- داخل المجتمع التركي؛ باختلاف دوافعها للهجرة. وعليه، عمل البحث على التشابك مع سؤال مركزي يفحص

الاقتصاد والتعليم، إذ تمثلت إحدى أهم المشكلات الاقتصادية في زيادة معدلات البطالة ونقص الموارد والفساد الحكومي. فمثلاً، بلغ معدل البطالة إلى 11٪ بحلول عام 2019، كما بلغ بين فئة الشباب الذكور إلى 32٪، وارتفع عند الشابات إلى 41٪.³ بحسب منظمة العمل الدولية ILO،⁴ شهدت مصر زيادة في معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب المصري الأكثر تعليمًا وتراكمًا للمهارات، ما بات يُعرف بـ"التعليم الزائد" overqualification، وهذا يخلق تحديات أكثر جدية فيما يخص آليات ومحددات التوظيف داخل سوق العمل المحلي، ما جعل من فعل الهجرة استراتيجية للشباب المصري من أجل حياة أفضل، وخصوصاً الفئة الأعلى تعليمًا (هجرة العقول)، وذلك لاستكمال التعليم، ولإيجاد فرص عمل خارج مصر.⁶

شهدت موجات الهجرة إلى تركيا حضوراً شبابياً كثيفاً، متوزعة على ثلاثة فئات: المنفيون، والمهاجرون للعمل، والمهاجرون للتعليم. وحملت تلك الفئات معها تحديات عديدة، مثل الاندماج داخل المجتمع الجديد، ومستقبل به العديد من المفاهيم: الخطر والغموض وعدم الأمان وعدم الاستقرار. كما شهدت تلك الهجرات الشبابية تحديات عدة، بداية من نقطة

3 - Abdelwahed et al. 2020. The Migration Intentions of young Egyptians. Basel: MDPI, 35-2.

4 - International Organization for Migration (IOM). Egypt After January 25. Cairo: IOM, 12-1.

5 - كما يؤثر التعليم الزائد للمهاجرين على الاندماج الاقتصادي لهؤلاء الشباب في البلد المضيف مثلما سنرى لاحقاً.

6 - Ayubi, Nazih. «The Egyptian "brain drain": A multidimensional problem.» International Journal of Middle East Studies 15, no. 450-431: (1983) 4.

Abdelbaki, Hisham Handal. «Estimation of the economic impact of brain drain on the labor expelling country.» International Business & Economics Research Journal 8, no. 2009) 12).

Bacchi, Alessia. «Highly Skilled Egyptian Migrants in Austria: A Case of Brain Drain or Brain Gain?.» Journal of Immigrant & Refugee Studies 14, no. 219-198: (2016) 2.

Kabbash, Ibrahim, Rania El-Sallamy, Hanaa Zayed, Ibrahim Alkhyate, Ahmed Omar, and Sanaa Abdo. «The brain drain: why medical students and young physicians want to leave Egypt.» Eastern Mediterranean Health Journal 27, no. 2021) 11).



إنَّ أهم حدث كشف
أزمة المغترب العربي:
هو استقبال المجتمع
المضيف له، وتطور
وضعيته في ذلك
البلد. والمغترب
الذي هاجر، فصلته
هجرته عن بلده الأم،
لكنها لم تعطه وطنا
بديلا، وقد فصلته
عن عائلته الممتدة،
من أجل العمل، لكنها
لم تعطه أجرا كافيا.
وعندما أعاد تشكيل
هويته، فاستبدل
بهويته الأم؛ أخرى
تمزج بين الأصلية
والجديدة، لم يقبله
أحد، وبقي مهمشا،
لا اعتبار له هنا ولا
هناك.



إلى طرق تموضعهم داخل
المجتمع التركي.

الإسهام المعرفي: لماذا الشباب المصري في إسطنبول موضوع لدراسة؟

تتمثل الأهمية المعرفية
للبحث في النقاط التالية:
أولاً، تدرس هذه الأطروحة
ظاهرة هجرة الشباب المصري
إلى إسطنبول بعد 2013،
بوصفها حالة فريدة تقع في
عمق تحولات الربيع العربي،
وهي لم تُبحث سوسيولوجياً
رغم أهميتها.
ثانياً، نحن أمام لحظة تاريخية
تختلف بها طبيعة موجات
الهجرة، وتُعاد من خلالها
تشكيل مفاهيم ترتبط بالوطن
والحركة والزمن والحلم، وحالة
المؤقت الدائم.
ثالثاً، دراسة مواجهة الشباب
تحديات الاندماج في المجتمع
التركي، مثل إشكالات الهوية
وفرص العمل، بالتوازي مع
محاولات تحقيق الأحلام
والطموحات.
رابعاً، تسهم هذه الدراسة
في تطوير النظريات

أنماط الاندماج عند الشباب
المهاجرين لدوافع سياسية
واقتصادية وتعليمية.
ولإنجاز هذا، حرصت على
التعمق في العوامل المؤثرة
في اندماج الشباب أو عدم
اندماجهم، للوصول إلى فهم
رصين لمحددات ومعوقات
الاندماج الاجتماعي بوصفه
مفهوماً متعدد الأبعاد
ثقافياً، واقتصادياً-اجتماعياً،
وذلك في علاقة مع
مشروع الهجرة المستقبلي.
ولذا، استفدت من بعض
الأطروحات السوسيولوجية
حول الاندماج الاجتماعي،
مثل نظرية "الاستيعاب
المُجزأ" كما عرّفها كلٌّ من
بورتس وزو، التي تفسر
كيفية اندماج المهاجرين
الذين يحملون سمات
اجتماعية وشخصية مختلفة
بأشكال متباينة داخل
المجتمع المضيف، وهذا
بغية فهم الكيفيات التي
اندمجت بها ثلاث فئات
مختلفة من الشباب المصري
في مدينة إسطنبول، من
خلال فحص تمثلاتهم
وممارساتهم للاندماج
الاجتماعي، أي كيف يُعرّفون
الاندماج، وكيف يُمارسونه
في حياتهم اليومية، وصولاً

والبشرية والاجتماعية، مع وضع سياق البنية الاجتماعية التركية في عين الاعتبار، مثل منطق الاستقطاب الاجتماعي داخل المجتمع التركي، والتصور الثقافي التركي عن الأجانب، ومنطق التبادل والتزاور، والمتغيرات السياسية والاجتماعية، التي تُشكل -جميعها- السياق الاجتماعي والسياسي التركي، بوصفه مؤثراً بنيوياً في تفاعلات الشاب المصري مع التركي، بما في ذلك اندماجه من عدمه.

ثالثاً، الشاب المصري في إسطنبول لا يندمجون بالطريقة نفسها، وهذا لاختلاف دوافعهم للهجرة، وكذلك لاختلاف سماتهم الشخصية والاجتماعية، مثل رأس المال الاجتماعي والبشري والرمزي والثقافي، ولهذا، فإن الهدف الأساس للبحث يتمثل في فهم أنماط الاندماج، التي يمكن الوصول إليها عبر ثلاثة أعمدة رئيسية: تمثيلات الاندماج، وممارسات الاندماج، ونتائج

السوسيولوجية، عبر بلورة نمذجة تُقدّم أنماط الاندماج. وآمل أن يُضيء هذا فهم الباحثين لعمليات الهجرة والنفي في سياقات متعددة، لاستخلاص ديناميكيات مشتركة للشباب العربي المهاجر والمنفي.

مقولات البحث:

انطلق بحثي من عدد من المقولات النظرية التي يسعى من خلالها إلى فحص كيفية اندماج الشباب المصريين في إسطنبول، تتمثل في الآتي:

أولاً، الاندماج الاجتماعي للشباب متعدد الأبعاد: بين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، كما أن تلك الأبعاد تحكمها علاقة اعتمادية وترايبية، فلا يمكن فهم واحدة بمعزل عن الأخرى، معتمداً في ذلك على المداخل البُعدية للمُنظّر في مجال دراسات الهجرة رينوس بينينيكس.

ثانياً، على الرغم من فحصي اندماج الشباب المصريين القادمين إلى إسطنبول لدوافع مختلفة -سياسية واقتصادية وتعليمية- فإن الدافع لا يُفسر لي كل شيء، ولهذا، لفهم العوامل المؤثرة في الاندماج الاجتماعي للشباب فهما أفضل، فإن هذا تطلب فهما كلياً لكيفية عمل رؤوس الأموال بكامل كثافتها الرمزية



الهجرة في الاندماج الاجتماعي-الاقتصادي،
أما رابعها، فهو مزيج بين تمثّل وممارسة
الاندماج الثقافية والاجتماعية-الاقتصادية،
أي الأنماط، إضافة إلى مشروع الهجرة
المستقبلي.

بعض الاستنتاجات:

تستنتج الدراسة نمذجة قائمة على ثلاثة
أنماط لاندماج الشباب المصري، تبدو كاشفة
للتباينات حسب الدافع والسمات الشخصية
والاجتماعية. أولاً: الاندماج من خلال
الطبقة، ثانياً: الاندماج اعتماداً على رأس
المال الاجتماعي، وثالثاً: الاندماج الفردي،
الذي يقوم على أرضية مراكمة رأس المال
البشري والثقافي للشباب المصريين.

للحلم مركزية عند الشباب المصري في
إسطنبول، ليس فقط لكونه دافعا إلى
الهجرة من مصر، بل لأنه مُسيّر ووسيط في
كافة تفاعلاتها، وهو الذي يرتبط بكلية/
شمولية الأحلام، أي الحلم وتصويره في كل
شيء، بداية من الذهاب وحتى العودة.

لشبكات الهجرة المتكونة من جملة
العلاقات الاجتماعية غير الرسمية الفردية
والجماعية (الأقارب والأصدقاء والمعارف)،
والعلاقات الرسمية التي تقوم على
أساس التواصل مع المؤسسات التمثيلية
والنقابية والشبابية، دور حاسم في
الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ودور
حتمي في البقاء والازدهار أو الترقّي أحياناً.
وقد عبّر فاادي عن وجهة نظره في القيمة
الوظيفية لشبكات الهجرة قائلاً: إن لم تكن
تمتلك شبكة من العلاقات فلن تستطيع
الحصول على فرصة عمل.

الاندماج -أي وصولاً إلى الأنماط- علماً بأن
سيرورة الاندماج ما زالت مستمرة وقائمة.
رابعاً، أدرك أن سؤال المستقبل يرتبط
ارتباطاً وثيقاً بكيفيات الاندماج الحالية، وأن
سؤال (ما بعد إسطنبول) مهم بقدر سؤال
(إسطنبول) نفسه، ولهذا، فإنّي أزعّم أن
فهم اندماج الشباب المصري لا ينفصل عن
فهم تصوراتهم حول مستقبلهم. وعليه،
فقد كان مشروع الهجرة جزءاً مهماً في
هذا البحث.

خامساً، حركة (mobility) المهاجرين
والمنفيين المصريين الشباب تتحول -في
الحقبة السياسية والاجتماعية الحالية- من
حالة مؤقتة إلى دائمة، وهذا يمكن فهمه
من خلال سؤال: الاندماج والمستقبل.
ولذا، عملت في القسم الأخير من أطروحتي
على توضيح كيف يُفكّر الشباب المصري
بإسطنبول في مستقبلهم من خلال
مفهوم الحركة؟

هيكل الفصول:

أحاجج أنّ الشباب المصريين في إسطنبول
يندمجون اندماجاً متبايناً، باختلاف دوافع
الهجرة وامتلاك عددٍ من السمات الشخصية
والاجتماعية، مثل: رأس المال البشري،
والاجتماعي، والمادي. وانطلاقاً من هذه
المقولة، قسمت المحاور التحليلية إلى
أربعة: يبحث أولها دوافع الهجرة وما يرتبط
بها من أحلام وطموحات المهاجرين،
وتمثّل الاندماج. وثانيها، الاندماج من خلال
منظومة الممارسات الثقافية المعتمدة
على اللغة والتصورات المتبادلة. وثالثها،
دور رأس المال الاجتماعي والإثني وشبكات

الحرّة المتجددة والحالمة، لكنها لا تُقرر وحدها ما الذي يجب أو يمكن أن يحدث في المستقبل.

خاتمة:

ختامًا، من منظور يتجاوز الحالة المصرية، وبعدها المواطن العربي المهاجر والمشتت والمنفي، آملًا، ألا يكون في ذلك إيقال على القارئ، أقتبس من منشور كنت قد كتبتَه مسبقًا على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بعد مكالمة طويلة مع أحد الأصدقاء حول معاناة وآمال الشباب العربي الذي هاجر طواعية أو نُفي قسرًا أو نزح خوفًا: "إنّ أهم حدث كشف أزمة المغترب العربي: هو استقبال المجتمع المضيف له، وتطور وضعيته في ذلك البلد. والمغترب الذي هاجر، فصلته هجرته عن بلده الأم، لكنها لم تعطه وطنًا بديلًا، وقد فصلته عن عائلته الممتدة، من أجل العمل، لكنها لم تعطه أجرًا كافيًا. وعندما أعاد تشكيل هويته، فاستبدل بهويته الأم؛ أخرى تمزج بين الأصلية والجديدة، لم يقبله أحد، وبقيّ مهمشًا، لا اعتبار له هنا ولا هناك. إن الذي كانت له ملكية خاصة، لم يعد يملك سوى كسب اليوم أو الشهر، والذي كان له كلمة في جماعته، تُسمع -بالكاد- كلمته. إن كثافة الاحترام التي كان يتلقاها ويمتاز بها، لم تعد موجودة، وهذه الحزمة من التغيرات كانت بمنزلة فشل تجربته، لذا قرر العودة لاستعادة مكانته. وحين جرب العودة، ذهب ولم يعد، أو لم يذهب من الأساس، واختفى، أو مات في الصحراء."

تتباين شخصية المصري في إسطنبول على المستوى الهوياتي، بين: أولاً، محاولة إنجاز الهوية المثالية، وهي التركية الحالمة، التي تُمارس -في بعض الأحيان- قوة قهرية، وحرّبا ضد المكوّن الأصلي للمهاجر أو المنفي من أجل الاندماج الكلي، وهو الذي وضح لي أدهم بأسلوب مفاجئ أثناء أحد نقاشاتنا بمقهى مادو في شارع فوزي باشا بمنطقة الفاتح في إسطنبول، حول معنى الاندماج بالنسبة له، قائلاً: "اندماج يعني انسحاقًا ثقافيًا، مذبحًا ثقافية، اندماج يعني لازم نبقى أترّاك، تنسى هويتك، ومش هتتكلم غير تركي". ثانيًا، الهوية غير المرغوب بها، أي الهوية المصرية التي طردته، أو لم تكفه قوت يومه، أو لم توفر له أمانًا أو تعليمًا جيدًا، وثالثًا، الهوية الهجينة، التي تجمع بين السمات والقيم والعادات المصرية والتركية.

لم أجد خلال مقابلاتي مع ما يتجاوز اثنين وثلاثين شابًا مصريًا يعيشون في مدينة إسطنبول، مَنْ يضع على عاتقه التزام ارتباط مشروع هجرته بالعودة إلى مصر؛ ما يعني حدوث تحول في منظومة الأحلام والطموحات المستقبلية، من الكسب وتكوين النفس أو النشاطية السياسية والعودة -التي سادت العقل المصري لعقود ماضية- إلى مشاريع تجاوزت الوطن. وبذلك، فإنّ مفهومي الهجرة والمنفى يتغيران من كونهما حركة مرتبطة بمهمة بعينها، إلى احتمالات غير متناهية من الاستقرار الاجتماعي والحراك السياسي، تغلبهم فيها أحيانًا البنية على حساب إرادتهم



السيادة وحدود الاستثناء: قراءة في مسرح العنف الحدودي

السيادة وحدود الاستثناء: قراءة في مسرح العنف الحدودي

المسافر "غير الشرعي" يوجد في مساحة خارج نطاق حماية القانون لا بسبب عجز فعاليته، بل نتيجة قرار سياسي. وهذه هي السمة الرئيسية لسياسات الحدود المعاصرة (خسرافي، 2010، ص. 27). إن أدبيات الحدود والهجرة غير الشرعية مليئة بأمثلة لمناطق عنف واستثناء، مناطق لا تمثل عجز الدولة اللوجيستي ولا عدم القدرة على البولسة، بل تمثل قرارا واعيا ودستوريا باعتبار هذه المناطق خارج تغطية الحقوق الدستورية. وأهم ما في مناطق الاستثناء أنها ليست تمثيلاً لغياب الدولة غياباً سلبياً، بل إن وجودها واستمرارها هو أحد أركان سيادة الدولة وشرعنتها لسلطتها داخل حدود واضحة. ويهدف هذا المقال إلى قراءة واحدة من مناطق الاستثناء، وهي البحر الأبيض المتوسط، في محاولة لفهم وظائفه في السياسات المعاصرة.



حسام البلتاجي

طالب ماجستير وباحث مهتم
بعلم الاجتماع



في المياه، وتعذيب المتسولين غير النظاميين جسدياً، وإعادتهم قسراً. وتنبع هذه الممارسات من محاولة للحفاظ على "نقاء" الأمة، والتمييز بين الإنسان الطبيعي والمواطن. وبذلك يصبح البحر منطقة تمييز بين المواطن والإنسان المستباح، حيث لا تُلزم سيادة الدولة أن تشمل حقوقها مناطق الاستثناء، بل إن غياب الحقوق في هذه المناطق يكون جزءاً من عملية حماية أمان المواطن وحقوقه داخل حدود الدولة. هنا يتقاطع الخطاب الإنساني حول إنقاذ الأرواح في البحر مع خطاب أمني ليعيد إنتاج صورة المهاجر على أنه حياة عارية، جسد بلا حقوق سياسية، لا تُقاس قيمته إلا من منظور بيولوجي. لا يُحسب المهاجرون كأصحاب حقوق، بل كأجساد تتم إدارتها، ويُعدّ وجودهم أو موتهم تأكيداً لسيادة الدولة على أراضيها، وضماناً لسلامة المواطن. علاوة على ذلك، فإن المهاجرين غير النظاميين -بصفتهم أجساداً مباحة- يُتركون عرضة للعنف ليس فقط من أجهزة الدولة عبر سياسات الهجرة وحرس حدودها، بل أيضاً لعنف المواطنين العاديين، دون أن يكون لديهم القدرة على الحماية أو الدفاع

البحر الأبيض المتوسط، والقناة الإنجليزية، والحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك -اليوم- صارت مناطق استثناء، وليس من قبيل الصدفة أن الخطابين الحقوقي والأمني غالباً ما يتم توظيفهما معاً في التعامل مع موجات الهجرة عبر المتوسط، أو حتى في دراستها (ويرتز، 2021؛ دافيتي، 2019؛ دينس، مونتانا وروجيرو، 2014). وعلاوة على ذلك، فإن المخيمات المؤقتة للاجئين داخل الأراضي -وليس فقط خارجها كما في المتوسط- أصبحت أيضاً مناطق استثناء دائمة، بمعنى أن العديد من القوانين المحلية لا تسري عليها، بل تُستثنى أحياناً حتى من الخرائط الرسمية رغم أنها قائمة منذ عقود (خسرافي، 2010، ص. 101).

ممارسة العنف الجسدي على الحدود اليوم ليست أمراً عرضياً؛ بل فعلاً متعمداً، وتشكل جزءاً من أدوات الدولة لـ"السيطرة الشرعية". إن حماية الأمن القومي، إلى جانب الخطاب الحقوقي الهادف إلى منع "الوفاة المؤسفة" للمهاجرين غير الشرعيين في البحر، قد أدت إلى إعلان حالة طوارئ في أوروبا على سبيل المثال. وقد أسهمت هذه الحالة في تبرير ممارسات مثل إغراق قوارب المهاجرين

“

أحاول من خلال
هذا المقال تسليط
الضوء على مناطق
الاستثناء، مثل: البحر
الأبيض المتوسط
ومخيمات اللاجئين
باعتبارها حالات
لم تعد طارئة أو
هامشية، بل أصبحت
جزءاً بنيوياً من
السيادة الحديثة، إذ
يُعاد إنتاج مفهوم
الدولة من خلال
الإقصاء والعنف
المؤسسي.

”

السياسة. وهذا يفسر اهتمام
سياسات ودراسات الهجرة دائماً
ببولسة المهاجر، معالجته طبيًا
أو اجتماعيًا، وليس النظر إليه
على أنه فاعل سياسي مهما
بلغ حجم مجموعته أو تأثيرها
في بلدها الأم.

تتجلى هذه الممارسة بوضوح
في أنظمة الحدود الأوروبية،
حيث يُقصى المهاجرون
واللاجئون -خصوصاً القادمون
بطرق غير نظامية عبر البحر-
عن المجتمع السياسي بشكل
ممنهج. فيصبح البحر الأبيض
المتوسط ما يسميه أغامبن
بـ”منطقة التمييز بين الداخل
والخارج”، وهي مساحة يُطمس
فيها عمداً الخط الفاصل بين
القانون والعنف، بين الإدماج
والإقصاء، بين الحياة والموت
(أغامبن، ص. 110). ومن خلال
مفهوم الإدماج الإقصائي، يُوضع
الأفراد غير المرغوب فيهم
-كاللاجئين وأنصاف المواطنين-
على العتبة بين الداخل والخارج،
بين ما يجب حمايته وما تجب
الحماية منه (أغامبن، 1998، ص.
98؛ خسرافى، 2010، ص. 85).

لذا، فإن ممارسات الحدود
الأوروبية من دفع المهاجرين،
وإغراقهم، واحتجازهم، لا ينبغي
أن تُعتبر مجرد إخفاقات في
المعايير الإنسانية، بل هي تعبير
عن المنطق البنيوي للسيادة.

عن أنفسهم (خسرافى، 2010،
ص. 36).

وهذا هو التناقض الحقيقي
في جوهر السلطة السيادية،
كما يوضحه أغامبن: فالسلطة
السيادية تكون في أقصى
قوتها لا عندما تحمي الحياة؛
بل عندما تتخلى عنها. والعنف
على الحدود ليس ظرفياً أو
استثنائياً، بل هو اللحظة التي
تكشف فيها السيادة عن ذاتها
بأوضح صورة. وفي هذا السياق،
يصبح المهاجرون شخصيات
يسهل التضحية بها لتتيح
للدولة-الأمّة إعادة إنتاج نفسها
كمجتمع سياسي محدود
ونقي، يُعرّف من خلال مَنْ
يجب إقصاؤهم. وتستمد الدولة
سيادتها من خلال قدرتها على
تقرير أي الأرواح تستحق الإنقاذ،
وأياها يمكن التخلي عنها بلا
تبعات. وهذا الإقصاء ليس فشلاً
في القانون أو السياسة، بل هو
بنيتهما الجوهرية: إدماج الحياة
من خلال استبعادها. فتُظهر
السيادة قوتها ليس فقط من
خلال إصدار القوانين، بل أيضاً من
خلال تقرير متى ولمن لا يُطبق
القانون.

كما يميز أغامبن بين الحياة، أي
الحياة التي نزع منها الطابع
السياسي، والحياة السياسية التي
يتمتع بها المواطن، فالمهاجر
غير الشرعي هو جسد منزوع

يقتصر على أن النظام السياسي قد قيّد العنف، بل إن الأفراد أنفسهم طوروا مشاعر اجتماعية ونفسية رافضة له.

غير أن النظر إلى العنف المنظم ضد المهاجرين، وإحراق مخيمات اللاجئين، والعديد من الحوادث التي تنطوي على اعتداءات شخصية تهدف إلى إلحاق الأذى الجسدي، يجعل من المشروع التشكيك في مدى فاعلية عملية التمدن. ومع ذلك، فإن الجمع بين أفكار أغامبن وإلياس قد يقدم تفسيراً منطقياً لهذا التناقض الظاهري. فعلى سبيل المثال، إذا كان الإنسان المباح -وفقاً لأغامبن- مستبعداً من النظام السياسي، أو من النظام المدني وفقاً لإلياس، فإن العنف ضد المجتمعات المهمشة أو المستبعدة لا يُعد خرقاً للشّمّزاز الاجتماعي من العنف، ولا تهديداً للنظام السياسي السلمي، بوصفه مستهدفاً فئة جرى إقصاؤها ثقافياً واجتماعياً.

لذا، فإن العنف الذي تمارسه كلٌّ من الدولة والمجتمع ضد المهاجرين، الذين يُنظر إليهم كأجساد بيولوجية مجردة من الحقوق السياسية، لا يتناقض -بالضرورة-

إذ تعيد الدولة -باستمرار- تأكيد شرعيتها عبر إنتاج الإقصاء وتعريض حيوات معينة للعنف دون مساءلة قانونية، بل بنص قانوني. فحالة الاستثناء، التي تُعلق فيها القوانين، ليست خارج النظام القانوني بل هي من نتاجه. ومن خلال وضع المهاجرين غير الشرعيين في مساحة انعدام القانون، تمارس الديمقراطية حقها السيادي في تقرير من يُدرج في المجتمع السياسي ومن يُستبعد. فيصير المهاجرون حيوات عارية يمكن التضحية بها، لأنهم موجودون خارج حماية القانون، ولو كانوا تحت نظره.

وكما تمثل الحدود منطقة استثناء تقع خارج الإقليم الوطني، فإن مخيم اللاجئين يمثل منطقة استثناء موازية، ولكن داخل الدولة. هذا المكان لا يتعرض لعنف أجهزة الدولة فقط، بل أيضاً لعنف المواطنين العاديين. فالمخيم ليس بقايا تاريخية من الماضي، بل هو تجسيد للخيال السياسي للديمقراطيات في عالمنا المعاصر (أغامبن، ص. 169).

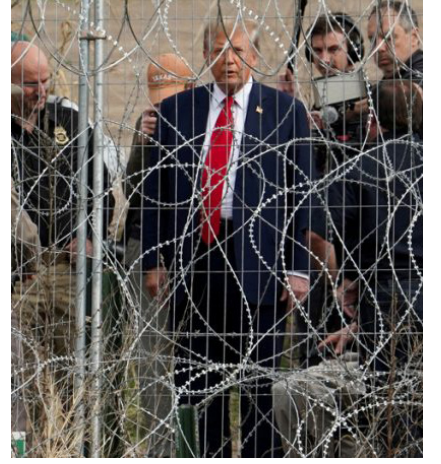
جديرة بالذكر هنا أفكار نوربرت إلياس حول "عملية التمدن" في تحليل العنف المواطنين ضد المهاجرين. فبينما يلاحظ إلياس تراجعاً عاماً في مستويات العنف الجسدي من قبل الدولة والمواطنين على حد سواء، نتيجة لمركزية الدولة والحادثة، فإن استمرار العنف ضد المهاجرين لا يتناقض بالضرورة مع هذا الاتجاه الذي أشار إليه. تقترح نظرية إلياس أن تراجع مستويات العنف في الغرب كان نتيجة لتحولات اجتماعية وثقافية، أنتجت محرمات ومشاعر اشّمّزاز تجاه ممارسة العنف (إلياس، 2000، ص. 380) فالأمر لا



“
في أدبيات الحدود
والهجرة غير
الشرعية أمثلة
عديدة لمناطق
عنف واستثناء،
حيث لا تمثل
هذه المناطق
عجز الدولة
اللوجيستي؛ بل
تمثل قرارا واعيا
باعتبار هذه
المناطق خارج
تغطية الحقوق
الدستورية.

فقط، يصبح العنف ضدها ليس مبرراً فحسب، بل أيضاً غير إشكالي من الناحية الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية.

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مناطق الاستثناء، مثل: البحر الأبيض المتوسط ومخيمات اللاجئين باعتبارها حالات لم تعد طارئة أو هامشية، بل أصبحت جزءاً بنوياً من السيادة الحديثة، إذ يُعاد إنتاج مفهوم الدولة من خلال الإقصاء والعنف المؤسسي. إن التعامل مع المهاجرين باعتبارهم “حيوات عارية” يكشف عن اتساق عميق بين مبادئ الديمقراطية وواقع ممارساتها الحدودية، وي طرح تساؤلات جوهرية حول من يُمنح الحق في الحياة؟ ومن يُقصى منها باسم الأمن والسيادة.



مع أثر التمدن. وبالتالي، يمكن تنقيح أفكار إلياس بالقول إن عملية التمدن، وإن كانت حقيقية إلى حد ما، فهي انتقائية في تحديد من يُدرج ضمن النظام المتمدن. وبالمثل، فإن معسكرات الاعتقال قد لا تكون استثناءً أو خرقاً لـ “عملية التمدن” كما يرى إلياس، بل قد تكون جزءاً من المسار العام للتمدن داخل الأمة-الدولة. فبمجرد استبعاد مجموعة اجتماعية واعتبارها جسداً بيولوجياً



قائمة المصادر:

Agamben, G. (1998). Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life (D. Heller-Roazen, Trans.). Stanford University Press.

Dines, N., Montagna, N., & Ruggiero, V. (2014). Thinking Lampedusa: border construction, the spectacle of bare life and the productivity of migrants. Ethnic and Racial Studies, -430 ,(3)38 445. <https://doi.org/01419870.2014.936892/10.1080>

Daria Davitti, Biopolitical Borders and the State of Exception in the European Migration 'Crisis', European Journal of International Law, Volume 29, Issue 4, November 2018, Pages 1196–1173, <https://doi.org/10.1093/ejil/chy065>

Elias, N. (2000). The Civilizing Process: Sociogenetic and Psychogenetic Investigations (E. Jephcott, Trans.). Blackwell Publishing.

(Original work published 1939)

Khosravi, S. (2010). Illegal Traveller: An Auto-Ethnography of Borders. Palgrave Macmillan.

Wiertz, T. (2020). Biopolitics of migration: An assemblage approach. Environment and Planning C: Politics and Space, ,(7)39 1388-1375. <https://doi.org/2399654420941854/10.1177> (Original work published 2021)

منذ ولادته إلى الآن: كيف تمرحل حزب الله في ظل التحديات والحروب؟ (2-2)



منذ ولادته إلى الآن: كيف تمرحل حزب الله في ظل التحديات والحروب؟ (2-2)

ستعرض المقال المنشور في العدد السابق تاريخ سنوات النشأة والتكوين لحزب وكيف كانت سيرورته حتى بداية الألفية الثالثة. في هذا المقال نستكمل ما بدأناه في المقال السابق، ونتعرض كذلك لأهم التحديات التي يواجهها الحزب في وقتنا الراهن.

التحديات والفرص: (2000-2011)
إن إرساء أسس مجتمع حزب الله، والحفاظ على الاستقرار الداخلي، واكتساب الشرعية والنفوذ، شكل حجر الزاوية في استراتيجية حزب الله طوال التسعينات، وقد نجح تدريجيًا في حشد المجتمع الشيعي من الأسفل، كما يرى صولي أن شخصية حسن نصر الله ومهاراته القيادية لعبت دورًا حاسمًا في تعزيز مكانة الحزب وضبط إيقاعه.



أحمد سيف النصر

كاتب صحفي، مهتم
بالشؤون السياسية وقضايا
المجتمع والثقافة



**بحلول عام 2020،
أكمل حزب الله
عقده الرابع، ولكن
يمكن القول إن هذا
العقد هو الأكثر
صعوبة، فمنذ بدء
انتفاضة 2019 في
لبنان، كان حزب
الله يسير على
حبل مشدود، إذا
مضى مع الخيار
الشعبي سيهدد
علاقته السياسية
مع حلفائه، وإذا
مضى مع الحلفاء
سيخسر شعبياً،
لكنه بنهاية
المطاف رفض
الوقوف إلى جانب
المحتجين، وأراد
الحفاظ على
الوضع الراهن.**



التي طالبت الجيش السوري بالانسحاب وتسليم حزب الله أسلحته للدولة اللبنانية.

انقسم لبنان إلى معسكرين بين ما أصبح يُعرف بتحالف 8 آذار و14 آذار. قاد حزب الله تحالف 8 آذار إلى جانب حركة أمل ومجموعات أخرى، في حين قاد تحالف 14 آذار تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري. وبعد ذلك، بدأ الفصيلان في الإشارة إلى نفسيهما باسم ائتلاف الثامن والرابع عشر من مارس، نسبة إلى تواريخ مظاهراتهما.

وبانسحاب الجيش السوري من لبنان في 2005، كان حزب الله أمام منعطف اختباري في سعيه اللامتناهي إلى البقاء، إذ فقد الدعم السياسي والعسكري الذي قدمته له سوريا في لبنان منذ عام 1990، ورأى معارضوه في ذلك فرصة، وتسابق التحالف السني المسيحي لملء الفراغ الذي خلفته سوريا، ولكن عكس المتوقع، أعطى الانسحاب

ومنذ عام 2000 انخرط حزب الله في السياسة الداخلية في لبنان انخراطاً أكبر، وقد هدف من هذا الانخراط إلى منع أي محاولات لنزع سلاحه، والحفاظ على شرعية وقانونية وضعه بكونه حركة مسلحة في البلاد، وضمان أن لا يذهب لبنان إلى سياسة قريبة من أعدائه الإقليميين.

بالنسبة لكثيرين، بشرت بداية الألفية بمرحلة لبننة حزب الله، وفي حين أن هذا صحيح جزئياً، إلا أن هذا لا يعني تخلي حزب الله عن أيديولوجيته المرتبطة بولاية الفقيه، كما أوضح صولي، كانت لبننة الحزب "خطوة تكتيكية" أو جزءاً من إيمان حزب الله بـ"استراتيجية المراحل" في تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وبعد حوالي 15 عاماً من الاستقرار، واجه لبنان صدمة سياسية عندما قُتل رئيس وزرائه رفيق الحريري في بيروت، وأدى اغتياله إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية المعروفة بثورة الأرز،

السوري الفرصة أمام حزب الله للعب دور أكبر في البلاد.

بحلول عام 2005، كانت لحزب الله قوتان رئيسيتان، الأسلحة، ونفوذه القوي على مجتمعه الشيعي بלבنا، ولأول مرة انضم إلى الحكومة في نفس العام، وكانت هذه هي الخطوة الأولى في التوسع السياسي والأمني لحزب الله. وسرعان ما أثبت نفسه باعتباره الطرف الأقوى في لبنان، وملاً تدريجياً الفراغ العسكري والأمني الذي خلفه الانسحاب السوري.

وخلال الأشهر القليلة بعد الانسحاب السوري، حاول الحزب التفاوض على ضمانات بعدم نزع سلاحه، بعدما شعر بالتهديد في عام 2005 عندما أصبح المعسكر السياسي المؤيد لنزع سلاح الحزب أكثر قوة بعد اكتساب الدعم الإقليمي والدولي.

ثم في الثاني عشر من يوليو/ تموز 2006، عبر جنود من حزب الله الحدود الدولية، وهاجموا دورية إسرائيلية، فقتلوا ثلاثة جنود إسرائيليين واختطفوا اثنين، كان

الهدف هو مبادلة الإسرائيليين بالمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية. ولكن ما لم يتوقعه حزب الله كما اعترف نصر الله بعد الحرب هو مستوى الرد الإسرائيلي. شنت إسرائيل هجوماً شاملاً استهدف المواقع العسكرية للحزب وطرق الإمداد، بما في ذلك مستودعات الأسلحة والمخابئ وراجمات الصواريخ، وشملت أهدافها المعلنة إطلاق سراح أسراها وإضعاف الموقف الاستراتيجي الذي اكتسبه حزب الله بانسحاب إسرائيل في عام 2000.

وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها العرب فإن هذه الحرب من شأنها أن تضعف حزب الله، فقد وصفت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس الحرب بأنها "آلام الولادة القاسية للشرق الأوسط الجديد".

لكن على العكس، فإن بقاء حزب الله لم يفاجئ إسرائيل فحسب، بل أكسب الحزب شعبية غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي،

بيروت.

لكن حجم الدمار والخسائر الهائلة التي تكبدها حزب الله، ردعته عن إجراء هجمات مماثلة ضد إسرائيل. كما كان سلوكه بعد الحرب مفاجئاً، إذ أصبح أكثر عدائية ضد قوى 14 آذار، واتهمها بالسعي إلى سحق المقاومة. ويوضح صولي أن حرب 2006 زادت من شعور حزب الله بالقلق، خاصة أن بعد عام 2006 واصلت العديد من القوى اللبنانية الضغط بشأن نزع سلاح حزب الله. وتعكس خطابات الحزب بعد الحرب المخاوف التي انتابته من تقديم أي تنازلات فيما يتصل بحيازته المقدسة للأسلحة. وبالنسبة للحزب، لم تعد إسرائيل الخطر الوحيد الذي كان لابد من

فخلال الحرب وبعدها، سيطرت صور زعيم الحزب على المدن العربية، ووفقاً لاستطلاعات الرأي في تلك الفترة، كان حسن نصر الله الشخصية الأكثر شعبية واحتراماً في لبنان والعالم العربي.

إن مجرد نجاة حزب الله في مواجهة أحد أقوى الجيوش في العالم وقدرته على منع إسرائيل من تغيير ميزان القوى في لبنان، جعله يعلن تحقيق "نصراً إلهياً" رغم الدمار الذي أحدثته الحرب، وقد احتوى نصر الله الغضب الشعبي المحتمل من خلال الوعد ببناء جميع المنازل المهدمة، وفي سابقة تاريخية لحركة مسلحة، عوض حزب الله الناس الذين فقدوا ممتلكاتهم نقداً.

وتؤكد الأستاذة في الجامعة الأمريكية لبيروت منى فواز أن الدولة اللبنانية لم تُعد إعمار المنطقة بعد حرب عام 2006، بل تركت لحزب الله فرصة القيام بذلك، وهو ما عزز صورة الحزب في نظر العديد من اللبنانيين. ويقال إن أموال إعادة الإعمار بلغت 300 مليون دولار، تم توجيهها إلى حزب الله من خلال السفارة الإيرانية في



وفي غضون أيام، سيطر حزب الله وحلفاؤه (أمل، الحزب السوري القومي الاجتماعي) المدججون بالسلاح على غرب بيروت، وهزموا المسلحين الموالين للحكومة، كما أغلقوا الطرق الرئيسية في العاصمة، وأحرقوا منافذ إعلامية موالية للحكومة، وخشية الانقسام على أساس طائفي؛ اتخذ الجيش اللبناني موقفاً محايداً.

اتهمت الحكومة اللبنانية حزب الله بالقيام بانقلاب ضد الحكومة، لكن الحزب برر تدخله العسكري بالوسيلة الضرورية لحماية مقاومته ضد إسرائيل، وبعد هذا الهجوم العسكري، زعم الشيخ محمد قباني مفتي لبنان السني، أن حزب الله تحول من "حركة مقاومة إلى قوة مسلحة لاحتلال بيروت"، ودعا العالمين العربي والإسلامي إلى مساعدة أهل السنة في لبنان.

لقد أرسل حزب الله في عام 2008 رسالة إلى جميع القوى بלבnan بأنه سيستعمل سلاحه لحماية أهدافه وأن لا يراهن أحد على هذه المسألة. وحسب صولي، فقد حوّل حزب الله التهديد الذي واجهه إلى فرصة استراتيجية؛ من خلال منع أي محاولات لتعريض مصالحه العسكرية والسياسية للخطر. كما أصبح أيضاً أحد أهم أعضاء الحكومة اللبنانية وجزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي اللبناني.

لكن في نفس الوقت أعاد إنتاج الانقسامات

التعامل معه. وبفضل التمكين العسكري، استمر سلوك حزب الله بعد عام 2006 في التركيز على حماية مكتسباته والحفاظ على شرعيته، كما استخدم كل الوسائل السياسية لاحتواء منافسيه.

وظلت الحدود اللبنانية الإسرائيلية هادئة في الفترة من 2006-2010، وحتى خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في الفترة 2008-2009 مارس حزب الله ضبط النفس، واقتصر سلوكه على إدانة إسرائيل والنظام المصري. وكذلك لم يتدخل حزب الله حين اشتبك الجيشان اللبناني والإسرائيلي على الحدود في أغسطس/آب 2010.

ولكن في 5 مايو/أيار 2008، وبعد أكثر من 18 شهراً من الشلل السياسي، اتخذت الحكومة اللبنانية قراراتين دفعا حزب الله لأول مرة منذ عام 1990 إلى استخدام العنف ضد منافسيه، فأولاً، أقالته الحكومة رئيس الأمن في بيروت بسبب علاقاته الوثيقة بحزب الله، وثانياً، حظرت شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لحزب الله.

أعلن حزب الله أن هذه الإجراءات بمثابة إعلان حرب، وفي مؤتمر صحفي، طلب نصر الله من الحكومة إلغاء القرارات، وهدد بأنه عندما "تستولي الحكومة على أسلحتنا لصالح العدو، فإن هذه ليست حرباً داخلية، بل هي حرب على الجبهة".

السياسي براجماتي في بعض الأحيان، يستفيد من الفرص الناشئة، وقادر -بشكل مثير- على المزاوجة بين الأيديولوجيا والبراجماتية والعمل السياسي والعسكري. بجانب أن هذا التطور كان في نهاية المطاف تطوراً في الوسائل، فقد ظل الحزب ثابتاً على مبدأين مكونين لهويته الفكرية: حماية مصالحه قبل كل شيء أو ما يطلق عليه "المقاومة"، والخضوع لولاية الفقيه.

سقوط الأقنعة: التوسع وتشكيل التحالفات الطائفية

خلال عقده الثالث، وبعدما خلق بكفاءة حاضنته الشعبية، تمكن حزب الله من حشد المجتمع الشيعي تحت لوائه، كما أنشأ شبكة من التحالفات السياسية التي منحت شيعة لبنان قوة غير مسبوقة في البلاد، وقد أثار هذا النمو توترات في المجتمع اللبناني المنقسم. وفي حين كانت الفترة 2000-2010 قد شهدت نمو نفوذ

الطائفية والسياسية، ومنذ 2008 تحول حزب الله في نظر العديد من اللبنانيين إلى ميليشيا، وتصادت المخاوف بشأن أسلحة الحزب، لكن كان هناك حد أدنى من التوافق على أن حزب الله ما يزال حركة مقاومة.

ثم في عام 2009، أصدر حزب الله وثيقته السياسية الثانية، وقدمها على أنها مراجعة للرسالة المفتوحة لعام 1985، وقد فسرها كثيرون على أنها المسمار الأخير في نعش أيديولوجية حزب الله، إذ تشبه برامج الأحزاب السياسية اللبنانية الأخرى؛ لذا اعتقد البعض أن حزب الله أصبح حزبا سياسيا براجماتيا "مُلبِنًا".

ومع ذلك، فهذا لا يعني أن الحزب أعاد اختراع نفسه كحزب سياسي وطني كما أشرنا سابقاً. في الواقع، يختلف حزب الله اختلافا كبيرا عن الأحزاب السياسية اللبنانية الأخرى، ويمكن فهم مشاركته في مؤسسات الدولة باعتبارها محاولة لإضفاء الشرعية على مشروعه العسكري وتعزيز مصالحه.

ويرى صولي أن سلوك حزب الله

حزب الله في لبنان، فإن الفترة منذ 2011 شهدت الدور الإقليمي للحزب من خلال التدخل عسكرياً في سوريا.

في نهاية كتابه الذي نُشر أول مرة عام 2002، تناول الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، سيناريوهين من شأنهما أن يهددا بقاء حزبه، الأول: الصراع مع الجيش اللبناني، والثاني: تخلي سوريا عن الحزب سواءً تحت ضغط دولي أو باحتمال سقوط النظام، وحذر قاسم من أن فقدان النظام السوري سيكشف الحزب وسيخلق بيئة مواتية لهزيمته عسكرياً. وبحلول عام 2011، أصبحت مخاوف قاسم حقيقية.

لقد أثار التدخل العسكري لحزب الله في سوريا العديد من الأسئلة والجدالات حول هويته ودوافعه، وهنا يدخل الحزب مرحلة جديدة من المفارقات المأساوية التي يشير

إليها عنوان كتاب صولي. ويطرح صولي سؤالاً مركزياً: كيف يمكن لحركة تدعي النضال من أجل الحرية والتحرير أن تدعم نظاماً استبدادياً كالأسد؟

يُظهر صولي كيف وقع حزب الله في فخ المفارقات المأساوية، إذ قادته حساباته الاستراتيجية إلى الدفاع عن نظام استبدادي، وانحاز إلى حلفائه الإقليميين على حساب صورته الأخلاقية وشرعيته بوصفه حركة مقاومة.

وفي حين ركز حزب الله بعد حرب 2006 ضد إسرائيل على ترسيخ فكرة المقاومة باعتبارها مشروعاً وطنياً لبنانياً، فإن هذا التأطير للمقاومة ذهب إلى أبعد من ذلك مع انخراط الحزب في سوريا. وبشكل عبثي، تم إعادة تفسير المقاومة في سرديات وظروف جديدة.



عقد الهزائم

لقد توصل صولي إلى أن حزب الله هو من نواحٍ كثيرة نتاج حرب يشنها، فالحروب كانت ولا تزال النقطة الأهم في تاريخ حزب الله، وهو ما يسلط صولي الضوء عليه في فصل ناقش فيه صناعة الحرب بوصفها عملية تكوينية لحزب الله، كما يوضح كيف أن حروب الحزب لم تكن اختباراً لقوته فحسب، بل كانت أيضاً عاملاً أساسياً في بقاءه. بعبارة صولي “حزب الله يصنع الحرب والحرب تصنعه”.

بحلول عام 2020، أكمل حزب الله عقده الرابع، ولكن يمكن القول إن هذا العقد هو الأكثر صعوبة، فمنذ بدء انتفاضة 2019 في لبنان، كان حزب الله يسير على حبل مشدود، إذا مضى مع الخيار الشعبي سيهدد علاقته السياسية مع حلفائه، وإذا مضى مع الحلفاء سيخسر شعبياً، لكنه بنهاية المطاف رفض الوقوف إلى جانب المحتجين، وأراد الحفاظ على الوضع الراهن.

[فيديو: حزب الله.. من النشأة إلى الامتحان الأخطر](#)

لقد شهد هذا العقد تلقي حزب الله ضربات موجعة على المستوى العسكري، واغتيال

وقد انعكس هذا التأطير في خطابات نصر الله الذي لعب دوراً رئيسياً في تبرير التدخل العسكري لحزبه في سوريا، واعتبره استمراراً طبيعياً للمقاومة ضد إسرائيل وحماية الأضرحة الشيعية في دمشق، ومحاربة قتلة الإمام الحسين.

حسب صولي، فإن حزب الله يرى أن تغيير النظام في سوريا سيقوي منافسيه اللبنانيين، مما يضع الحزب تحت ضغط سياسي هائل، وقد يخسر كل الإنجازات التي حققها في السنوات الماضية، ولذا يرى الحزب أن النظام السوري ضرورة استراتيجية لبقائه. ووفقاً لعبد الحليم فضل الله، فإن التاريخ لم يكن ليغفر لحزب الله لو وقف متفرجاً على تحول توازن القوى الجذري والخطير.

لم يكن تدخل حزب الله في سوريا مجرد خطوة عسكرية، بل كانت لحظة محورية كشفت عن أشياء كثيرة، وخاصة عن الثمن الباهظ الذي كان الحزب على استعداد لدفعه. كما أزال الغموض عن “لبننة” حزب الله، وأكدت على طائفيته وولائه للجمهورية الإيرانية. وقد تآكل الدعم الذي اكتسبه حزب الله من المجتمعات العربية، مما شكل إلى اليوم تحدياً للصورة التي رسمها الحزب عن نفسه.



مؤخرًا، هي انسحابه وهزيمته في سوريا على يد المعارضة السورية، هذه الهزيمة اعترف بها نعيم قاسم في خطابه الأخير في 15 من ديسمبر الماضي، قائلاً: “خسرنا في هذه المرحلة طريق الإمداد العسكري عبر سوريا”.

لقد ضعف حزب الله ضعفا كبيرا في الفترة الأخيرة، وصار في موقف ضعف بعد أن كان ذات يوم أقوى حركة في مواجهة إسرائيل. وفي حين يمتلك الأمين العام الجديد البالغ من العمر 71 عامًا العديد من المهارات التنظيمية، فإنه يواجه مهامًا شاقة على جميع الأصعدة، ما بين هزيمته في سوريا، وإعادة هيكلة الحزب، ومواجهه معارك سياسية داخل لبنان. ويعتقد كثيرون أن سقوط نظام الأسد معناه تقليص قوة حزب الله في لبنان وتقوية خصومه.

أمينه العام حسن نصر الله، واختراقات في الصف الأول، وقد جاء هجوم 7 أكتوبر 2023 في وقت يعاني فيه الحزب من شلل وأزمة اقتصادية.

وأثار هجوم حماس حالة من القلق وعدم اليقين لدى حزب الله، ففي دراسته “الهوية والقلق والحرب: حزب الله ومأساة غزة” يوضح أدهم صولي المأزق الذي واجهه حزب الله بسبب الحرب على غزة، ما بين توسيع الحرب ومواجهة العواقب المحلية والإقليمية المحتملة، أو تجنب الحرب وتآكل شرعيته. وتساعد هذه المعضلة في فهم سلوك حزب الله في 7 أكتوبر حتى هذه اللحظة.

لكن الضربة الأقسى التي تلقاها الحزب



«النضال السياسي في مصر»
من ميدان التحرير إلى تيك توك

«النضال السياسي في مصر» من ميدان التحرير إلى تيك توك

لم يعد مستغربا حين يرى المصريون أنفسهم -وغيرهم- وهم يصوّرون ويعرضون كل تفاصيل يومياتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، من أحاديث وطعام وشراب وتحديات الألعاب ومقالب في الشارع وكواليس أخرى. إذ كل هذه الممارسات أصبحت روتيننا عاديا، لأسباب ودوافع متداخلة ومتباينة: نفسية، واجتماعية، وسياسية. وجزء رئيسي من هذا كله هو نتاج الحالة السياسية في مصر، فماذا يفعل المصريون على وسائل التواصل الاجتماعي؟



أحمد عبد الحليم

باحث مصري في قضايا
الاجتماع

“

إن إفراغ الحياة
السياسية والثقافية
بسبب قمع سلطوية
السياسي، أنتجت
-إلى جانب أسباب
أخرى- ظواهر جديدة
شكّلت تمثلات
المصريين على
منصات التواصل
الاجتماعي. وبات
واضحا أن المصريين
لديهم عري ثقافي،
واغتراب سياسي،
واستلاب إنساني،
أخذهم إلى تقديم
الفراغ.

”

اليوميات العارية للمصريين

”هوس المصريين بالصورة“، هذه الجملة ليست مجازا أو استشرافا نقديا يتنبأ بما سيحدث مستقبلا، بل باتت واقعا يوميا لشريحة عظمى من المجتمع المصري. شريحة تنتمي إلى فئات مجتمعية عاشت طيلة حياتها في الظل، ظل السلطة السياسية أو الاجتماعية، إنهم ”التابعون“ بوصف الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي، لكنهم ومنذ تفشي استخدام الهاتف الذكي ومنصات التواصل الاجتماعي، خرجت هذه الفئات التابعة -حسب وصف غرامشي- من الظل إلى المركز، حتى إن لم يكن مركزا للسلطة سواء السياسية أو الاجتماعية، فهو مركز وسط فئات أخرى، من ذات الطبقات الاجتماعية والمادية. لكن، كيف ظهروا؟ وماذا قدّموا؟¹

إنهم يقدّمون ذواتهم، بما تمتلك من أجساد وألسنة، كي تصبح عرضا لكل ما تمثّله أو تتفوه به من أجل جمع المشاهدات. وهنا، لا تُعد هذه المشاهدات مجرد أرقام، بل تمثل نضالا يبحث عن ”الاعتراف“ من الآخر، الذي يتمثل في تلك الأرقام. هكذا يحاولون -من خلال



١- يمثل «التابع» الفئات المهمشة، من الطبقات الفقيرة والأدق فقرا، بمختلف حرفهم وأعمارهم ووجودهم الجغرافي في العاصمة والأقاليم. وقد كثرت الدراسات التي تتمحور حول «التابع» كمفهوم وممارسة على السواد الأعظم من الشعب الهندي، المستقل من الطبقات البرجوازية الهندية المتعاونة مع الاحتلال البريطاني، والحاكمة بعد زواله. مع بداية الثمانينيات برز حقل «دراسات التابع»، ومن أشهر منظريه المؤرخ الهندي رانغيت غوها ولحقه شهيد أمين وغيانندرا باندي وسوميت ساركار وديفيد هادريمان، وبفضل تنظيرهم المبني، اهتم آخرون وصدرت مجلة دراسات التابعين Subaltern Studies. كما في مصر أيضا تواجد بعض المهتمين بتاريخ حياة التابعين، أبرزهم أستاذ التاريخ خالد فهمي، كما في أطروحته «كل رجال الباشا» عن حياة فلاحي مصر، أوائل القرن التاسع عشر.

المسائية والصحافية بين الأهالي في
مقاهي الريف المصري.

بجانب تلك القصص التي ترتبط
بالإشكاليات الأخلاقية، انتشرت حكايات
حول وجبات الطعام في البيت المصري،
إذ كانت كل الحكايات التي تُقدّم في
شهر رمضان الماضي ترتبط بوجبات
الطعام، وكيف أن الزوج أو الزوجة لا
يحبان أن يعزما أهالي بعضهم البعض
على وجبات الإفطار، بل يخفون الطعام
عنهم، ويقدمون لهم وجبات بسيطة،
بحجة أنهم لا يفضلون أن يُطعموهم
وجبات غالية من اللحم والدجاج، وهذا
يدل على أن بعض الأخلاقيات صارت
محل نقاش ونقد لدى تاريخ العائلات
في البيت المصري، كما يوضح بشكل
غير واعٍ، كيف أصبحت وجبات الطعام
-في ظل حالة الإفقار المُدقع التي
أصابت المجتمع- تصنع حكايات تلك
المقاطع المصورة. إنها دلالة رمزية
على مكانة الطعام الحالية في البيت
المصري، مكانة صارت كبيرة، نظرا لشحّ
الأموال وحالة الفقر التي يعيشها أعداد
كبيرة من المصريين.

تاريخيا، حالة الإفقار الموجودة لدى
شرائح كبيرة من المصريين، تأخذنا إلى
دافع أساسي وراء تصوير مقاطع الفيديو

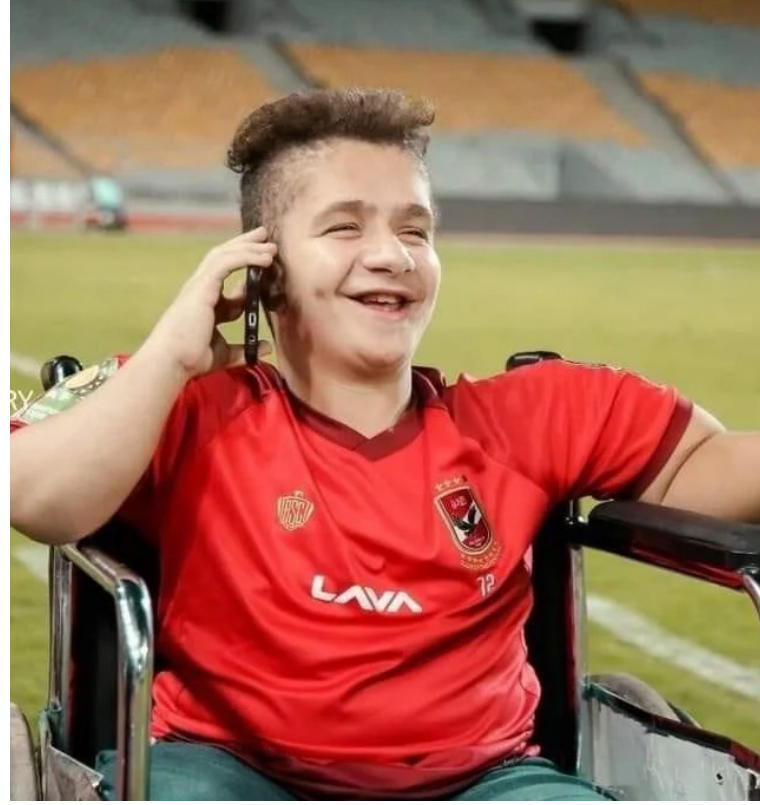
جمع مشاهدات كثيرة- الخروج من
فضاء الظل المُهمّش إلى فضاء المركز
المرئي، حتى إن كانت هذه الرؤية
تقتصر على أبناء المنطقة أو القرية
أو البلد الذين يسكنونه فقط. إن هذه
الفئات غير المرئية وجدت فرصتها
للخروج إلى المرئي العام، حسب وصف
الفيلسوف الألماني أكسل هونيث، إنها
ساحتهم الجديدة للنضال.²

السعي إلى نيل الاعتراف لدى تلك
الطبقات وراءه دافع نفسي اجتماعي.
لكنهم لا يجدون ما يقدّمونه، فلا
يملك هؤلاء الناس محتوى معرفيًا
لتقديمه للمشاهدين، ويخافون-بسبب
حالة القمع السلطوية- من تقديم أي
آراء تشتبك مع السياسة من قريب أو
بعيد، مثل حالة الإفقار الناتجة عن
وجود سياسات اقتصادية خاطئة لنظام
السياسي. لذا، تكون قصص الناس عبارة
عن موعظة دينية مقدّمة في شكل
سيناريو فيلم قصير، وكلّ هذه الحكايات
هي إشكاليات تخص المجتمعات
المصرية، الريفية منها بنسبة أكبر من
الحضرية، مثل: إشكاليات الخيانة، ولباس
المرأة، والسرقة، وخاصة سرقات الميراث
بين الآباء والأبناء والإخوة، وغير ذلك
من إشكاليات تجدها في كل الحكايات

٢- أكسل هونيث، الصراع من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للمآزيم الاجتماعية، ترجمة جورج كتورة، المكتبة الشرقية، ط١ بيروت ٢٠١٥.

مساراً لتكوين الثروة الذي فشل هؤلاء في تكوينها بسبب تاريخهم المهمّش، والمرتبّط بتاريخ سياسات الإفكار التي تمارسها الأنظمة الحاكمة في مصر.

الانتقال بالنضال من السياسة إلى التقنية على منصة تيك توك، يقضي كثير من المصريين -لأسيما المراهقين منهم- أوقاتاً كثيرة في ألعاب التحدي التي يتيحها التطبيق، وأشهر هؤلاء شاب مصري اسمه عمر فرج، اشتهر بغرامه بالنادي الأهلي المصري، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة. عمر هو من أبرز الموجودين على تطبيق تيك توك، ويجري تحدّيات المقالب، بمشاركة أخيه الذي يلبس الحجاب لاعباً دور أمّه في بعض التحديات والمقالب مع الآخرين. اشتهر عمر بسبب "خفة دمه" مع الناس، إضافة إلى الإعاقة الجسدية التي يعاني منها. إن هذه الإعاقة كانت في وقت سابق تمثل حالة خاصة لدى النظام السياسي والاجتماعي، كي يوفر لها مساحة خاصة من الصحة والعيش الكريم. بما أن الجسد لا يستطيع أن يعمل ويتعايش بشكل صحي وطبيعي، اتجهت إلى التقنية مُتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي كي توفر لها المال، من خلال وجودها ضمن المسابقات والتحدّيات. إن التقنية أخذت محل السياسة كساحة للوجود والتحدي والنضال، أو بمعنى أدق، وفرت التقنية مسارا مُريحاً للحصول على ما هو مُفترض أن تُقدّمه الدولة.



على منصات التواصل الاجتماعي، فهي إلى جانب السعي نحو نيل الشهرة، والاعتراف؛ ترتبط بشكل أساسي بالسعي إلى كسب المال، إذ تجلب هذه الفيديوهات -من خلال المشاهدات والإعلانات على كل المنصات- ربحاً لأصحاب تلك القنوات والحسابات؛ ما يجعل من هذه المقاطع بمثابة عمل ثابت، أو وظيفة تؤدّي مثلها مثل كل الوظائف المكتبية وغير المكتبية التي يذهب إليها الناس، وفي حالات مُختلفة يستعين صناع السينما والدراما بأصحاب تلك الفيديوهات -بما أنهم أصبحوا أجساداً مشهورة في عين المجتمع- للعمل معهم وخصوصاً في المسلسلات الرمضانية، فلم يعد تصوير المقاطع شيئاً يستطيع مؤدّوه الاستغناء عنه، بل أصبح طقساً يومياً، كونه مصدراً للدخل المعيشي، وكذلك

هدف سوى الاحتياج إلى النقد، وبما أن السياسة لا محل لنقدها، إذن، نقد أي شيء، بأي طريقة.

السلطة السياسية -ما بعد يوليو 2013، بقيادة السيسي- أفرغت المجال السياسي في مصر، بمعنى آخر، عرّت المصريين من وجودهم كذوات سياسية، ما أدى إلى تعرية المصريين لأنفسهم وغيرهم في فضاءات أخرى مثل التقنية. إن المصريين لا يعرّون حياتهم فحسب من خلال يومياتهم في الشارع والبيت وغير ذلك، بل هم يعرّون الآخرين من خلال التعليق عليهم بفيديوهات أخرى، أو حتى من خلال برامج مقالب الشارع التي من خلالها تُمارس فيها الإهانة والعنف تجاه الآخر: المواطن الذي يمشي وهو يحدث

هنا، أصبح التحدي متمثلاً في النضال داخل المسابقات: نضال مُجتمعٍ لا سياسي، تحدّ يجلب الضحك. وأصبحت فضاءات التقنية ساحة للصراع بدلا من فضاءات السياسة. هنا المُجتمع يمارس تحدّيًا لذاته من خلال هذه الألعاب، مبتعدا تماما عن تحدّي الآخر: وهو السُّلطة ونظامها السياسي. إن المُجتمع -بممارسات كهذه- يسير حرفيا على مقولة المفكر الفرنسي ميشيل لاكروا: **“بما أن العالم لا يمنحني فرصة للتأثير فيه، فإنه لا يبقى لي إلا أن أمارس قدراتي على نفسي”**.

كما في فيديوهات أخرى، يمثل المُجتمع حالة ثورية، ليس على سياسات النظام الحاكم بل على ذاته، على جسدٍ آخر يشبهه. بمعنى، أنه توجد مقاطع مصورة بشكل مخصوص من أجل السخرية من المحتوى المقدّم، سواء في القصص الريفية كما ذكرنا سابقا، أو حتى من خلال المسابقات والتحدّيات. إن هذه المقاطع تسخر من المقاطع الأخرى، من تفاهتها وعبثية تمثيلها: إنهم يعلّقون على التفاهة بالتفاهة أيضا، وينتقدون الفراغ بتقديم فراغ آخر، فهم أيضا فرّغوا أوقاتهم للتعليق على فيديوهات³ تافهة، بضحك تافهة، وهدفهم من محتواهم هو الهدف نفسه للمحتوى الذي يسخرون منه: الاعتراف والربح. فما هي القيمة من التعليق على التفاهة بالتفاهة ذاتها؟ والتعليق على الضحك بالضحك؟ لا



٣- ميشيل لاكروا، عبادة المشاعر، ترجمة أمين كنون، أفريقيا الشرق، المغرب، ط ١ ٢٠١٧، ص ٢٨.

“

لم يعد مستغربا حين
يرى المصريون أنفسهم
-وغيرهم- وهم
يصوّرون ويعرضون كل
تفاصيل يومياتهم
على مواقع التواصل
الاجتماعي، في هذا
المقال أرصد ماذا يفعل
المصريون على وسائل
التواصل الاجتماعي؟

”

أنفسه مُتعباً ومُنهكاً، باحثاً عن سبيل لتلبية احتياجات يومه الأساسية، إذ يُضرب الناس ويُهانون، من المُجتمع لا السُلطة، بهدف التصوير والعرض، بما يجلب مشاهدات كثيرة. إنه الإذلال المرئي، كأنه بداية تأريخ تقني للإذلال بهدف الضحك والربح. إن إفراغ الحياة السياسية والثقافية بسبب قمع سلطوية السيسي، أنتجت -إلى جانب أسباب أخرى- ظواهر جديدة شكّلت تمثيلات المصريين على منصات التواصل الاجتماعي. وبات واضحاً أن المصريين لديهم عري ثقافي، واغتراب سياسي، واستلاب إنساني، أخذهم إلى تقديم الفراغ. بل أصبح الفراغ -ذاته- أيديولوجياً، حسب وصف أستاذ الاجتماع الفرنسي جيل ليبتوفيسكي، تُمارسها فئات مُجتمعية متداخلة طبقياً. كذلك المجتمعات التي خرجت من ثورات فاشلة وحروب طويلة، مثل: مصر ولبنان، بينما تعيش تحت وطأة الاستبداد وأشكاله المختلفة، هي مُجتمعات منهكة تبحث عن ذواتها التائهة. ذوات تستقبلها منظومات أخرى، اقتصادية نيوليبرالية، تُلبسها -كما تُلبس أي موضة جديدة- مفاهيم جديدة لتحقيق ذواتها، مثل مفاهيم الاستهلاك، والإنجاز، والبطولة الفردانية، وغير ذلك ممّا نعيشه في أسواق المفاهيم السائلة في زمننا الحالي.⁴



٤- جيل ليبتوفيسكي، عصر الفراغ: الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة، ترجمة حافظ إدوخراز، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١ بيروت ٢٠١٨، ص ٥٣.

بحثاً عن الطبقة الوسطى على
الشاشة: بين تزيف «سيد الناس»
وخيالات «لام شمسية»



بحثًا عن الطبقة الوسطى على الشاشة: بين تزييف «سيد الناس» وخيالات «لام شمسية»

مصطفى علي

صحفي مصري

جددت أعمال الموسم الرمضاني الأخيرة الصراع مجددًا حول الطبقة الوسطى للمجتمع المصري وأخلاقياتها وتصوراتها عن نفسها، وهو الصراع المتكرر داخل نفس الدائرة المغلقة منذ دخول الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية مجال الإنتاج الفني، واحتكار المشهد إلى جانب المنافس/ الحليف السعودي «منصة شاهد». وفي العام الحالي، قدمت الحكومة بناءً على توجيهات الرئيس ذاته دور الحامي لقيم المجتمع المصري، ووعدت بأنها ستقيم لجنة لتقييم الأعمال الدرامية وما تعرضه من «عنف/مشاهد لا تليق بالشهر الكريم». وبعيدًا عن مناقشة فكرة انتقال الأعمال الفنية من رقابة إلى رقابة أكبر وأكثر تدخلًا، يعد اللاف في هذا الموقف الحكومي هو كيف أنه منذ البداية -بسبب تضيق الخناق على مناقشات القضايا الاجتماعية الهامة في مواقعها المجتمعية الرئيسية- دفعت الدراما إلى خلق أعمال تكوّن تصورات منحطة عن الطبقة الوسطى والدنيا وتعزز نفسها، ودفعت أعمالاً أخرى إلى أن تتخيّل طبقة أخرى وسطى لتناقشها في فضاء آخر، وبين هذا وذاك، كان من الممكن لنا أن نقول «وداعًا للطبقة الوسطى فنيًا».

محمد سامي..عدو الطبقة وبطلها

في موسم وداعه، بعد أن أعلن المخرج "محمد سامي" اعتزاله الدراما بنهاية الموسم الرمضاني الحالي، ترك لنا مسلسلاتهما "إش إش" و"سيد الناس" لينضمّا إلى إرثه المثير للجدل -الذي لا ينكر أحد ما أحدثه من زخم- ومسلسلات مازالت تُعرض وتُشاهد، خاصة مسلسلات "محمد رمضان"، لكنها أيضًا أذابت الكثير من الأقلام والنقد والصخب الاجتماعي الذي انتهى بالسياسي إلى أن يستهدف تلك الأعمال -ضمنيًا- في تصريحاته عن دراما رمضان استجابةً لسخط اجتماعي يصل إليه ويعبر عنه.

تدور مسلسلات محمد سامي في الحارة الشعبية وليس "العشوائيات"، وهنا فارق ومدلول على كونها مسلسلات طبقة وسطى لا طبقة "دنيا"، ففي حارة محمد سامي الشعبية توجد منازل عتيقة وقصور محاطة بمهن تقليدية كالحدادة والنجارة والبطارية والتجارة، وبشر عاديون، يمتلكون أموالاً جنوها من طرق مشبوهة في الكثير من الأحيان. تمتلك مسلسلات محمد سامي تصويرًا بصريًا جذابًا، بل هي

غنية بصريًا بزوايا التصوير الدرامية والإضاءة السينمائية أكثر منها تليفزيونية، وبالطبع الموسيقى الملحمية، والأغاني والمواد التي تتخلل المشاهد تعليقًا على تطورات صراع الشخصيات، وكل تلك العناصر تتفاعل لتُعطي المسلسلات طابعها الملحمي. تلك الفخامة البصرية تعكس ذوقًا لدى الطبقة الوسطى المشتاقة إلى الحداثة والترف وما زالت تحتفظ بجذرها الشعبي، وتعتز بانتماءاتها الشعبية، وذلك ما يتكرر في شخص (جعفر العمدة)، وشخص الجارحي أبو العباس (سيد الناس) والمعلم رجب الجريتلي (إش إش).

في مسلسلات محمد سامي لا تتسم الشخصيات بأي تعقيد، فالخير واضح جدًا وكذلك الشر، وشخصيات الأبطال تخوض صراعًا ينتهي بانتصارها فريدًا، والتطهر في النهاية من الذنوب من خلال التعاون مع الشرطة أو زيارة الشيوخ والأولياء، لأنهم "رجال" و"ولاد أصول" أو "بنت جدعة بمية راجل" وسينتصر فيهم المعدن الطيب دائمًا.

كذلك تُعزز مسلسلات محمد سامي تصورات أخرى للطبقة الوسطى عن نفسها، ففيها ما زال الرجل هو القائم الوحيد على شؤون أسرته، وهو قطعة

“
إن غياب النماذج
العادية للطبقة
الوسطى في الدراما
الرمضانية في مصر
ليس صدفة؛ بل هو
نوع من أنواع الرقابة
الذاتية الراسخة في
لا وعي الكاتب الذي
يعلم جيدًا محظورات
القضية التي
يناقشها، وهو الأمر
الذي خلقتة الحكومة
وتعود الآن لمحاولة
علاجه، كمن يعالج
كسر الذراع ببتره
نهائيًا.

”



التسلية والشعور بالتطهر الزائف من خلال فكرة إمكانية أخذ الحق بالذراع، وأنه لا يسقط حق وراءه مطالب، والخير الذي ينتصر دائماً. ولا شك أن غياب النماذج العادية للطبقة الوسطى عن تلك المسلسلات ليس صدفة، بل هو نوع من أنواع الرقابة الذاتية الراسخة في لا وعي الكاتب الذي يعلم جيداً محظورات القضية التي يناقشها، وهو الأمر الذي خلقتة الحكومة وتعود الآن لمحاولة علاجه، كمن يعالج كسر الذراع ببتره نهائياً.

قضايا هامة في ملاذات آمنة

لقد أصبحت مسلسلات "الكومباوند"، إن جازت لنا التسمية، هي التي تناقش قضايا الطبقة الوسطى المصرية، كما تتصورها، داخل المجمعات السكنية التي استعمرت الربوع الصحراوية الخالية في ضواحي القاهرة وطريق السويس الجديد، وأسست مجمعات سكنية جديدة ومجتمعاً جديداً أصبح -بطبيعته- مبتعداً عن قلب المجتمع النابض بالحياة والذي كان متفاعلاً ذات يوم، ورغم أن التفاوت الطبقي في المجتمع المصري ظاهرة جديدة، فإن ظاهرة الانعزال

الصحف التي تجمع أطراف الصورة، والمرأة هي الكائن الأدنى الضعيف المُعال، المرأة في مسلسلات محمد سامي تُضرب في كل مناسبة وفرصة، والخائنات لا فرصة لهن للتوبة والرجوع كما البطل، دائماً ما ينتهي بهن الحال دائماً إلى الفضيحة والجريمة إن لم يكن الموت، وداد فتوح (جعفر العمدة) وعد (سيد الناس). والعنف هو السمة الرئيسية في تلك المسلسلات، وفي الواقع لا يحضر العنف هنا كسمة سلبية بل كرمز للعدالة الشعبية التي تحافظ على المجتمع وقيمته، في فانتازيا اجتماعية تعيد إنتاج سرديّة الطمأنينة للطبقة الوسطى في عالم فوضوي.

في تلك "الخلطة"، لا توجد سُبُل أخرى للترقي، وإن حاول محمد سامي في مسلسله الأخير "إش إش" أن ينتصر لإمكانية الترقّي من خلال التعليم والعمل لا "شغل العوالم"، ولكن ذلك مشهد نادرًا ما يحضر، أما في الغالب الأعم، تغيب عن تلك المسلسلات هموم الطالب الجامعي وموظف الحكومة والحرفي أو الأرزقي وصراعاتهم اليومية لكسب العيش، وحينما تشاهدها الطبقة الوسطى لا تكتسب أي قيمة جديدة سوى

وُلد المخرج الشاب "كريم الشناوي" الذي أخرج مجموعة من مسلسلات تلك الحالة التي نناقشها مؤخرًا مثل "خلي بالك من زيزي- الهرشة السابعة - لام شمسية" رغم نشاطه في بداية مشواره بأعمال من مواقع الطبقة الوسطى القديمة أيضًا، مثل أفلام "نواره - أسماء" وأفلام سياسية مثل "اشتباك - تحرير 2011".

ذلك الانتقال الذي حدث لنجوم والشناوي لا يُمكن فصله عن تضيق هوامش الإبداع الفني منذ 2014، فعند التعرض لمشكلات الطبقة الوسطى الحقيقية، يجب أن يتعرض الفنان بالضرورة إلى الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُشكل شخصيات منتج الإبداعي فيلماً كان أو مسلسلاً، أي إن هناك شخصيات ستشرح لنا مواقعها في المجتمع وصداماتها مع الحكومة بشكل ما حتى ولو كان في شكل الراتب الشهري الذي لا يكفي قوت أسبوع بسبب عملها في وظيفة حكومية، وذلك البورتريه للطبقة الوسطى بإمكانه أن يعرض صورة لا ترغب شركة المتحدة للخدمات الإعلامية في رؤيتها. وفي تلك الحالة، يصبح الانتقال بالعمل إلى طبقة وسطى متخيلة هو الملاذ الآمن لعرض القضايا الاجتماعية وتميرها. في تلك الطبقة المتخيلة نادراً ما تظهر شخصية "الموظف الحكومي"، وإن ظهرت فهي لا تحتل موقعاً مهماً في الأحداث، والشخصيات أغلبها يمارس وظائف في الـ "ريل استيت" و"الماركتنج" أو تحلم بإدارة أعمالها الخاصة، والمرافق في تلك المسلسلات ليست عامة، فالمدارس والجامعات هي مرافق خاصة ليس للدولة

الطبقي وتسوير أماكن بعينها تحافظ على سكانها الأغنياء داخلها، هي ظاهرة برزت في سنوات حكم مبارك الأخيرة، واستفحلت -بلا شك- عبر توسعات النظام الحالي في الإنشاءات بالعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة الجلالة والعلمين الجديدة وغيرها من الأسماء التي باتت رنانة كرمز على عظمة التشييد العمراني الذي أجراه النظام الحالي.

ننظر هنا في حالة أحد أشهر مسلسلات رمضان المنقضي، "لام شمسية" لمؤجبه كريم الشناوي، من كتابة ورشة "سرد" للكاتبة مريم نعوم. ويساعدنا هذا المسلسل على فهم أمرين رئيسيين في طرحنا: تغيير موقع المبدع والفنان وانحيازاته الطبقيّة والسياسية، وتغيير موقع خطاب الطبقة الوسطى من طبقة وسطى حقيقية إلى طبقة وسطى مُتخيلة.

تُعد حالة مريم نعوم بذاتها ظاهرة، تلك الكاتبة التي استهلت مشوارها الفني بالمعالجة الدرامية في أحد أهم مسلسلات الطبقة الوسطى المصرية، مسلسل "بنت اسمها ذات" وعمل آخر لاقى اهتماماً كبيراً في موضوعه الفئوي عن مناقشة أحوال النساء في السجون المصرية والأوضاع الاجتماعية التي قادت هن إلى هناك "سجن النساء"، وكذلك مسلسل "موجة حارة" وفيلم "واحد صفر". باتت نعوم بعد كل تلك الأعمال القوية من تيار الفنانين الذي انجرفوا مع تجريف الطبقة الوسطى من مواقعها القديمة إلى مواقعها الجديدة، إذ أصبحت طبقة وسطى "متخيلة" إذا استعرنا مفهوم الكاتب "بندكت أندرسن" عن المجتمعات المتخيلة. وعلى يد نعوم،

يبدو في المسلسل وطبقة المسلسل. كذلك يخوض أبطال العمل معركة أخرى ضد قضايا التشهير والتعويض، مع قدرتهم على تدبير 6 ملايين جنيه في حال خسروا قضية الطفل لصالح الجاني، وهو أمر غير ممكن في قدرة طبقة وسطى بمعدل أدنى للأجور 7000 جنيه شهريًا، وبالتالي ستخسر الأسرة معركة الإرادة والتصميم بعد أول جولة. لذلك، يظل مسلسل "لام شمسية" خير معبر عن الطبقة الوسطى الجديدة المتخيلة وقضاياها وصراعاتها، التي تشابهت أطرها مع قضايا اجتماعية عابرة للطبقات، لكن مضمون حراكها وتحركاتها يختلف، ويكاد يستحيل ممارسته من طبقة إلى أخرى. في حالة لام شمسية، تصبح قضية المسلسل رمزًا للمكانة الثقافية، ومسلسلات تستخدم كأداة لبناء هوية ذوقية على النحو الذي تحدث عنه بيار بورديو في كتابه "التميز، النقد الاجتماعي للحكم"، تستخدم للتمايز عن الطبقة الدنيا التي تستهلك فنونًا أكثر شعبية، هي تلك التي ناقشناها في البداية.

سلطة عليها، فعند عرض مشاكلها إذن لا يمكن أن تُلام الدولة، ورغم كل تلك الاحترازمات المُتبعة التي ترسخت في وعي عملية الكتابة في ورشة مثل "سرد"، لا تزال المسلسلات تحتاج إلى أغنية "اسلمي يا مصر" في نهاية مسلسل "لام شمسية" من أجل تمريره.

رغم أهمية القضية التي يناقشها المسلسل، لماذا سيبدو صداه الاجتماعي في تغيير الوعي في النهاية محدودًا؟ لغياب عوامل رئيسية -بالطبع- في تكوين الطبقة الوسطى الأصلية، والدنيا كذلك. فواحدة من الركائز التي يقوم عليها مسلسل "لام شمسية" هو تردد الطفل والأسرة على الطبيب النفسي "الثيرابست"، وهو أمر يُعد تخيل قدرة الطبقة المتوسطة على تحمل كلفته المادية الحقيقية ضرباً من ضروب الهزل بالطبع، فتلك الطبقة بالكاد توفر مصاريفها الرئيسية من الطعام والدواء والدراسة، وفي كثير من الأحيان تلجأ إلى الدين والاقتراض. كذلك، تبدو مناقشة تلك القضية أسهل كثيرًا في الطبقة الوسطى المتخيلة، ذات القيم البرجوازية التي حصّلتها من نمط تعليمي مختلف وثقافة عولمية لم تتأثر بها الطبقتان الوسطى والدنيا في الواقع بنفس القدر، وعند مناقشة تلك القضية من منظور طبقي آخر سيصطدم صناع العمل بعملية تغيير أصعب كثيرًا لإحداث الوعي، تتعلق بمحاولة تكسير وعي راسخ وتصورات متجذرة عن فكرة التحرش الجنسي بطفل ما، وموقع هذا الطفل في مجتمعه ومحيطه الأسري، وما سيلاقيه من ويلات وسط غير حاضن بالضرورة كما



أين ذهب جمهور كرة القدم في مصر؟



أين ذهب جمهور كرة القدم في مصر؟

منذ أكثر من عقد من الزمن، تغيّر مشهد مدرجات كرة القدم في مصر تغيّراً جذرياً؛ فمن ساحاتٍ كانت تضجّ بالحماس والهتاف، إلى مقاعد شبه خاوية ترصدها أعين الكاميرات أكثر مما تعمرها الجماهير. كانت مجزرة بورسعيد، في فبراير 2012، التي راح ضحيتها أكثر من 70 مشجّعاً من جماهير النادي الأهلي، نقطة التحول الأولى، تلتها مأساة الدفاع الجوي عام 2015 التي أودت بحياة أكثر من 20 مشجّعاً من جماهير نادي الزمالك، لتُغلق بعدها أبواب المدرجات تدريجياً أمام الجمهور.

منذ تلك الأحداث، بدا أن هناك قراراً غير معلن بإبعاد الجماهير عن الملاعب، تحت ذرائع أمنية حيناً، وتحت شعارات التنظيم والانضباط حيناً آخر. لكن وراء تلك التبريرات، تكمن حقيقة أعمق: هي أن المدرجات لم تكن مجرد مكان للتشجيع، بل كانت أيضاً ساحة حرة للتعبير الاجتماعي والسياسي، وهو ما لم يُرَق للسلطة. فالهتاف لم يكن دائماً عن كرة القدم، بل عن الحرية، والكرامة، والعدالة. كانت المدرجات إحدى ساحات المقاومة والصوت الشعبي، في وقت كانت فيه المساحات العامة تُضيّق.



محمد حسن

باحث متخصص في الشأن الرياضي



وقد لعبت تلك الروابط دوراً بارزاً في دعم أنديتها بحماس غير مسبوق، مستخدمة أدواتها الخاصة من ”الدرمز“ و”البايروهات“ و”البانرات“، التي حولت الملاعب إلى مهرجانات بصرية وصوتية.

لكن مع استقلاليته، ومواقفها الرافضة للقمع والتعذيب، سرعان ما اعتُبرتْها السلطة تهديداً. وبدأت حملات تجريم روابط الألتراس، واعتقال أعضائها بتهم مثل ”التحريض على الشغب“ و”الانضمام لتنظيمات محظورة“. تم تفكيك هذه المجموعات، ومنع إدخال أدوات التشجيع، ووضعت الأجهزة الأمنية قوائم سوداء تمنع بعض الأفراد من دخول الملاعب.

ولم تقتصر المواجهة على الجانب الأمني فقط، بل شُنتْ ضدهم حملات إعلامية، تصفهم بـ”المشاغبين“ و”المخربين“، لتبرير سحب شرعيتهم أمام الرأي العام. تآكلت الثقة بين الدولة والجمهور، وبدلاً من أن تكون الكرة جسراً للتواصل، تحولت إلى ساحة للخصومة.

أدى هذا إلى تفكيك البنية الجماهيرية القاعدية، التي شكلت على مدار عقود

مع مرور الوقت وتقييد الحضور الجماهيري، فقدت كرة القدم المصرية أحد أهم ملامحها ألا وهو ”الروح“. فالمباريات باتت بلا طعم، والمدرجات صامتة، وكأنها تفتقد نبضها الحقيقي. تحول جمهور الكرة من شريك في صناعة اللحظة إلى متفرج صامت، يجلس خلف الشاشات، بينما تُفرغ اللعبة من مضمونها الاجتماعي والتاريخي. في هذا المقال، نرصد تحولات المشهد الجماهيري في الملاعب المصرية خلال العقد الماضي، ونحلل الأسباب التي أدت إلى هذا الغياب، وما تركه من أثر على اللعبة، ليس فقط من الناحية الرياضية، بل من ناحية كونها ظاهرة اجتماعية تعكس علاقة الدولة بجمهورها.

الألتراس: من صوت المدرج إلى خصم الدولة

في أعقاب ثورة 25 يناير، برز مكوّن جماهيري منظم: روابط الألتراس، مستقلة عن الدولة والأندية، ترفع شعاراته، ويهتف بما يشاء، ويدير نفسه خارج أطر السيطرة التقليدية.

“

وربما آن الأوان
لإعادة التفكير في
العلاقة بين الدولة
والجمهور، لا على
أساس السيطرة
والخوف، بل على
أساس الشراكة
والثقة. فالمدرجات
التي سكتت طويلا لا
بد أن تعود لتتنفس
الحياة. الكرة بلا
جمهور مثل المسرح
بلا متفرج، تفقد
معناها وتتحول إلى
مجرد حركة بلا روح.

”

العفوي إلى تذكرة مشروطة. وأصبح الدخول إلى المدرج ليس حقًا مكفولاً، بل امتيازاً آمناً. يبدو أن قرار الإقصاء لم يكن مؤقتاً، بل كان يحمل في طياته رغبة في السيطرة على المشهد بالكامل. فالملاعب، باعتبارها تجمعات ضخمة، نُظر إليها على أنها مساحات يصعب التحكم بها. ولعل الدولة وجدت في غياب الجمهور فرصة لضبط الصورة العامة، بعيداً عن المفاجآت غير المرغوب فيها. وفي المقابل، لم تُفتح نقاشات عامة جادة حول تطوير البنية الأمنية، أو إعادة بناء الثقة بين الجمهور والمؤسسات الرياضية، بل تم تبني خطاب أحادي يتحدث عن “الاستقرار” كهدف أسمى يعلو على أي اعتبارات أخرى.

جمهور غائب = لعبة مشوهة

غياب الجمهور لم يؤثر فقط على الأجواء، بل على جوهر اللعبة نفسها. فقد خسرت الأندية دخلاً جماهيرياً كان يشكل نسبة معتبرة من مواردها، خاصة الأندية الشعبية ذات القواعد الجماهيرية الكبيرة، مثل الأهلي والزمالك والمصري والاتحاد السكندري.

قاعدة الولاء والانتماء لأندية مثل الأهلي والزمالك والمصري والاتحاد السكندري. واختفى مشهد الرحلات الجماهيرية، والحضور الجماعي، والتشجيع المنظم، لتحل محله أجواء صامتة باردة، تفتقد دفء الجمهور وصدق انفعالاته.

قرارات المنع.. أداة أمنية أم خيار سياسي؟

رغم مرور سنوات على الكوارث -التي تذرعت بها الدولة لتبرير المنع- لم تُتخذ خطوات حقيقية لإعادة الجمهور إعادة كاملة. وحتى حين بدأت محاولات العودة، جاءت من خلال نظام صارم عبر شركة “تذكرتي”، التي وضعت قيوداً معقدة على التسجيل والحضور، أبرزها ضرورة الحصول على بطاقة مشجع “Fan ID”، التي تستوجب موافقة أمنية، بالإضافة إلى شروط تتعلق بالمكان والفئة العمرية.

تحولت المدرجات إلى ما يشبه المؤتمرات الرسمية، بحضور مُنتقى بعناية، وهتافٍ مراقب، وأعلام موحدة. اختفى الحضور التلقائي، وتحول الانتماء

كيف أعادت دول أخرى جمهورها بعد الأزمات؟

لم تكن مصر الدولة الوحيدة التي شهدت كوارث جماهيرية في ملاعب كرة القدم. دول مثل إنجلترا، والبرازيل، وتركيا مرت بتجارب مشابهة، لكنها اختارت -بعد سنوات من الألم- طريق الإصلاح لا المنع. ففي إنجلترا، كانت كارثة "هيلزبره" عام 1989 -التي أودت بحياة 96 مشجعًا- حدثًا مفصليًا، لكن الدولة هناك لم تُقصِ الجمهور، بل طورت البنية التحتية للملاعب، ورفعت معايير الأمن والسلامة، وسنّت تشريعات تحمي الجمهور دون أن تجرّمه.

أما في تركيا، فقد تم اعتماد نظام البطاقات الذكية للدخول، مع ضمانات قانونية تحفظ حقوق المشجعين. بل إن روابط التشجيع هناك باتت جزءًا من عملية التنظيم الجماهيري، تُستشار وتُحترم، بدلًا من أن تُعاقب بالجملة. وفي المغرب، على سبيل المثال، شهدت الملاعب توترات عنيفة في السابق، لكن الدولة اختارت دعم ثقافة الألتراس وتنظيمها، واعتبرت أن الحل في الحوار لا في الإقصاء.

تُظهر هذه النماذج أن الحل ليس في تفريغ الملاعب، بل في بناء الثقة، وتطبيق القانون تطبيقًا عادلاً، ومأسسة العلاقة بين الجمهور والأندية والدولة. فالملاعب لا يجب أن تكون ساحة خوف، بل ساحة انتماء. ومصر، بتاريخها الكروي العريق، تملك من التجربة والإرث ما يؤهلها للريادة، إذا توفرت الإرادة.

لم تعد تذاكر المباريات تمثل مصدر دخل مهم، ما زاد من اعتماد الأندية على التمويل الحكومي أو الإعلانات والرعاية المشروطة. وقد أضعف هذا استقلالية الأندية، وأدى إلى هشاشة اقتصادية أثرت حتى في قدرتها على التعاقد مع لاعبين مميزين أو الاستثمار في البنية التحتية.

كذلك فإن فقدان الضغط الجماهيري أفقد اللاعبين روح المسؤولية والانضباط، وهو ما أكدته عدد من المدربين المحليين الذين لاحظوا تدني مستويات الأداء وغياب الحافز التنافسي. في غياب الجمهور، لا يوجد رقيب طبيعي، ولا دعم نفسي مباشر، ما يجعل من الأداء الفني أقل حرارة وتأثيرًا.

اللاعبون باتوا يخوضون المباريات في أجواء أقرب إلى التدريبات منها إلى المنافسات الرسمية. لم يعد هناك ضغط جماهيري، ولا دعم معنوي، ولا تلك اللحظات التي ينهار فيها الخصم أمام هدير الجماهير. حتى النجوم الجدد لم يعرفوا معنى أن تسجل هدفًا أمام مدرج ممتلئ يهتف باسمك. فقدت اللعبة عنصر الإثارة، والتنافس، والدراما.

تراجعت القيمة التسويقية للدوري، وانخفضت نسب المشاهدة، وأصبح التشجيع نشاطًا فرديًا يُمارس أمام شاشات التلفاز، لا حراكًا جماعيًا يهزّ مدرجات جمهور "اللا مدرج" أصبح جمهورًا منزليًا، يكتفي بالتحليل والتعليق، دون مشاركة حقيقية في الحدث. أما جمهور المنتخبات، فقد تحول إلى جمهور موسمي، يُستدعى في اللحظات الكبرى فقط، كما في نهائيات الأمم الأفريقية أو التصفيات المونديالية.



هل من عودة؟

الإجابة ليست أمنية فقط، بل سياسية أيضاً. فعودة الجمهور تتطلب اعترافاً بأن كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل مساحة للتعبير، والانتماء، والهوية. ولا يمكن أن تستعيد مصر ريادتها الكروية دون مدرجات حية.

المطلوب ليس رفع الحظر فقط، بل خلق بيئة آمنة وعادلة لعودة الجماهير، دون تمييز أو تصفية أو مراقبة مفرطة. فالجمهور ليس خصماً، بل شريكاً في اللعبة. لا بد من الاعتراف بأن صوت الجمهور جزء من المشهد الرياضي، وأن الهتاف ليس جريمة، بل تعبيراً حياً عن نبض الناس.

ينبغي أن تبدأ الدولة بفتح حوار حقيقي مع الروابط الجماهيرية، ومؤسسات المجتمع المدني، وخبراء الرياضة، لوضع آليات عادلة لتنظيم الحضور، تضمن الأمن دون المساس بالحريات. ويمكن

الاستفادة من تجارب دولية عديدة نجحت في إعادة تنظيم حضور الجمهور بعد حوادث مشابهة، من خلال اعتماد أنظمة مراقبة شفافة، وتدريب فرق أمنية محترفة، واعتماد عقوبات فردية لا جماعية.

وربما أن الأوان لإعادة التفكير في العلاقة بين الدولة والجمهور، لا على أساس السيطرة والخوف، بل على أساس الشراكة والثقة. فالمدرجات التي سكنت طويلاً لا بد أن تعود لتتنفس الحياة. الكرة بلا جمهور مثل المسرح بلا متفرج، تفقد معناها وتتحول إلى مجرد حركة بلا روح. والمدرج ليس مجرد مكان للجلوس، بل مرآة للمجتمع، تعكس صوته، وألمه، وحماسه. إن عودة الجمهور ليست مجرد إجراء تنظيمي، بل موقفاً سياسياً واجتماعياً، يعكس احترام الدولة لحق الجمهور في الفرغ، والانتماء، والمشاركة.

“
حولت السلطات
إجراءات المنع
المؤقت بعد
الكوارث إلى نظام
دائم للسيطرة
على الملاعب
عبر قيود أمنية
ومعيارية صارمة،
محوّلة الجمهور
إلى كيان انتقائي
خاضع للرقابة،
واهتمت بترويج
خطاب الاستقرار
دون معالجة
حقيقية لأسباب
الأزمة أو بناء
الثقة.

77



subulmagazine.com

subul.magazine@gmail.com

facebook: [subul.magazine](https://www.facebook.com/subul.magazine)
